

انتهت اللعبة يا إخوان

الشارع المصري حسم المعركة للأبد.. وسرقة غضب المواطن لن تصنع للخونة طوق نجاة

طفرة الاستثمار الكبير

أرقام ومؤشرات عالمية تؤكد: تراجع الديون وانحسار المخاطر يفتحان باباً جديداً لتدفقات رؤوس الأموال



الشورى

تأسست ١٩٢٤

الخميس
17 سبتمبر 2026 م
6 ربيع الثاني 1448 هـ
العدد 480
12 صفحة
10 أعمدة

WWW.ALSHOURANEWS.COM

إنذار السيسي الأخير



كيف كشفت القاهرة «أقنعة» طهران وأعلنت انتهاء الدبلوماسية الناعمة حماية لقوت الشعب؟



الريادة تصنع هنا

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تقفز في التصنيفات العالمية؛ شراكات دولية.. بنية رقمية متطورة.. وبرامج أكاديمية تعيد صياغة مخرجات التعليم

سمير رجب يكتب:

بين السلام والبارود



مواجهة بلا رحمة
الحكومة تحارب مافيا الأسواق؛ غرفة عمليات للمحتكرين.. ضخ السلع بالمحافظات.. وقوانين تنهي الاستغلال

خالد الطوخي يكتب:

بالإنسان نغزو المستقبل



معركة التخضير تبدأ
استراتيجية بيئية لزيادة الرثة الخضراء.. ومنع قطع الأشجار المعمرة لحماية الهوية الحضرية للعاصمة

محمد فودة يكتب:

فوضى تغتال الإبداع



جحيم دمشق المشتعل
أسرار المؤامرة الكبرى في قلب الميدان.. وتنتابها يغامر بأرواح الجنود لإنقاذ كرسيه



mahmoudalshwaikh@gmail.com

محمود الشويخ يكتب:

سقوط الوهم المأجور

كيف دهس وعي المصريين رهان التنظيم الإرهابي وأحكم إغلاق الأبواب في وجه شاشات التحريض؟



وهذه الحقيقة هي التي تجعل الحديث عن عودة الإخوان إلى مصر أصعب بكثير من مجرد قرار سياسي، فحتى لو امتلك التنظيم عشرات المنصات، وحتى لو عقد عشرات المؤتمرات، وحتى لو نجح في جذب شخصيات أو مؤسسات إلى عقابلاته، فإنه لا يستطيع أن يخلق قبولاً شعبياً بقرار من الخارج.

القول لا يصنع في هولندا، ولا يصنع في لندن، ولا يصنع في باريس.

القول يصنع داخل المجتمع، وبين الناس، وهناك، تحديداً، تبدو الصورة مختلفة تماماً.

لقد قلم المصريون أن الشعارات الدينية لا تكفي لبناء دولة، وأن الحديث عن الفضيلة لا يمنع أي تنظيم حق احتكار الحقيقة، وأن من يطلب نعمة الناس يجب أن يقبل محاسبتها، وأن من يعمل إلى السلطة لا يملك الوطن وإنما يدير مسؤوليته مؤقتة أمام شعبه.

لهذا فإن معركة مصر مع الإخوان لم تنته لأن الجماعة اختفت، وإنما لأن مشروعيها فقد القدرة على تقديم نفسه باعتبارهم مستقبلياً للمصريين.

وهذا فارق هائل.

التنظيم قد بقي.

والأفراد قد بقوا.

والمنصات قد بقيت.

لكن المشروع يمكن أن يسقط في وعي الناس.

وهذا هو السقوط الأصعب.

فلا شيء أقسى على جماعة سياسية من أن تتحول من حلم إلى ذكرى، ومن مشروع إلى تجربة يحذر الناس من تكرارها.

ولهذا فإن ما يحدث الآن يجب ألا يُنظر إليه بخوف مبالغ فيه، ولا باستهانة ساذجة.

لا يجوز أن نتصور أن كل مؤتمر في الخارج يعني عودة الإخوان، كما لا يجوز أن نتعامل مع تحركاتهم باعتبارها بلا قيمة.

الطلب هو الوعي.

أن تعرف الدولة أوتاهم، وأن يعرف المواطن كيف تُصنع الدعاية، وأن يُقِلُّ مؤسسات الدولة بقطعة، وأن تواجه الجرائم بالقانون، وأن تترك مساحة التقيد الوطني مفتوحة حتى لا يخطئ المعارض الحقيقي بمن يريد استقلال المعارضة لهدم الدولة.

فمصر لا تحتاج إلى إغلاق عينيها أمام الإخوان حتى تمنع عودتهم.

على العكس، تحتاج إلى أن تراهم بوضوح.

أن تعرف أين يتحركون، وكيف يفكرون، وكيف يغيرون أوتاهم، وكيف يصنعون الرسائل، وكيف يستغلون الأزمات، وكيف يحاولون العودة من التواضع بعد أن أغلقت الأبواب أمامهم من الداخل.

وفي النهاية، تبقى الحقيقة الأكثر أهمية: مصر قطعت دابر المشروع الإخواني عندما أسقطت وهم أن الجماعة هي الدولة، وأسقطت احتكارها الحديث باسم الدين، وأسقطت قدرتها على تقديم نفسها باعتبارها الممثل الوحيد للشارع.

أما ما يجري الآن، فهو محاولة لإعادة فتح الباب بعد أن أغلقه المصريون.

لكن الرسالة يجب أن تكون واضحة:

حرام عليكم دخولها.

فهذا الوطن ليس تجربة قابلة لإعادة التشغيل، ولا ملجأ لجماعة تريد أن تخفي خطاه مرة أخرى، ولا جائزة لمن فشل في إدارة السلطة ثم عاد يطلب فرصة جديدة من خارج الحدود.

مصر دفعت ثمنًا كبيرًا حتى تعرف الفرق بين الدولة والجماعة، وبين المعارضة والانتقام، وبين النقد والتحريض، وبين الدين واستخدام الدين في السياسة.

ومن يعرف ثمن التجربة لا يقبل بسهولة أن يدفع الثمن نفسه مرتين.

لهذا قد تستمر الشاشات في الصراخ، وقد تتكاثر المؤتمرات، وقد تتغير الوجوه، وقد تتبدل الشعارات، وقد تبدأ «عملية نوفا» أو غيرها من حملات التصعيد الإعلامي، لكن هناك شيئاً واحداً لن تستطيع أي فتاة أو منصة أو مؤتمر تغييره:

أن مصر لم تعد الأرض التي يمكن أن يعود إليها الإخوان كما كانوا.

لقد تغيرت الدولة.

وتغير المجتمع.

وتغيرت ذاكرة المصريين.

والأهم أن الهم نفسه سقط.

وإذا كانت الجماعة تريد أن تعرف لماذا أصبح الطريق إلى مصر مقلًا، فليها أن تنظر إلى ما فعلته بنفسها، لا إلى ما تفعله الدولة بها.

فبعض الأبواب لا تُغلق بالقوة فقط.

بعضها يُغلق لأن الناس ببساطة قرروا ألا يفتحوه مرة أخرى.

الحكومة، ومن حقه أن يطالب بتحسين الخدمات ومحاسبة المقصرين، لكن ليس من حق أي تنظيم هذا الغضب.

لنعيد إنتاج مشروع سبق أن اصطدم بالدولة والمجتمع. وهذه النقطة تفسر جانباً من الهجوم المتكرر على مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها أجهزة المخابرات والاستخبارات.

فاستهداف هذه المؤسسات ليس مجرد خلاف سياسي، إنه محاولة لضرب صورة الدولة من الداخل، وإقناع المواطن بأن المؤسسات التي تحمي الأمن الوطني ليست مؤسسات دولة.

وإنما طرف في صراع سياسي، وكلما فشلت الجماعة في العودة إلى المشهد من خلال السياسة، زادت حاجتها إلى مهاجمة المؤسسات التي تراها عقبة أمام استعادة نفوذها.

ومن هنا أيضاً نفهم لماذا يصل الخطاب في بعض الأحيان إلى استهداف أسرة الرئيس.

فمنذما يتحول الصراع من نقد السياسات إلى ملاحقة الأسرة، ومن مناقشة القرارات إلى البحث عن تفاصيل شخصية، فإن الأمر يتجاوز المعارضة السياسية إلى محاولة صناعة حالة من التشويه الشخصي.

والهدف هنا واضح: ضرب الرمز بدلًا من مناقشة المشروع، وإثارة المشاعر بدلًا من تقديم الدليل، وتحويل السياسة إلى معركة شخصية.

لكن حتى هذه الأدوات لا تعد كافية.

لأن الجماعة تواجه مارقاً أكبر من مجرد غيابها عن السلطة، إنها تواجه أزمة ثقة.

والثقة لا تستعاد عبر مؤتمر في أوروبا، ولا عبر قناة فضائية، ولا عبر عشرات الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي.

الثقة تستعاد عندما يكون هناك مشروع يقنع الناس.

وهنا يبرز السؤال الذي لا تستطيع الجماعة الهروب منه: ماذا تقدم اليوم للمصريين؟

هل تقدم برنامجاً اقتصادياً؟ هل لديها رؤية واضحة للتعليم والصحة؟ هل تقدم تصوراً لمعالجة الدين بالدولة؟ هل تستطيع أن تقنع المصريين بأنها تعلمت من تجربة الحكم؟ هل تستطيع أن تعترف بأخطائها؟ هل تستطيع أن تشرح لماذا انتهت تجربتها إلى هذه الدرجة من الاستقطاب والصدام؟

بدلاً من ذلك، يبدو أن جزءاً كبيراً من الخطاب المتداول يدور حول شيء واحد: الدولة المصرية.

وهذا في حد ذاته يكشف الكثير.

فالتنظيم الذي يريد العودة إلى المجتمع يجب أن يتحدث عن المجتمع، لا أن يعيش على فكرة الانتقام من الدولة، ويجب أن يخاطب المواطن باعتباره مواطناً، لا باعتباره قوفاً لمعركة سياسية.

أما ما يسمى بعملية نوفا، وما يصاحبها من تصعيد إعلامي واسع، فيمكن قراءته في هذا الإطار: محاولة رفع منسوب الضجيج، وإعادة الجماعة إلى دائرة الاهتمام، وإيهام المتلقي بأن هناك لحظة استثنائية قادمة، وأن البلاد أمام خطر أو انفجار أو تحول كبير.

والجربة تقول إن صناعة التوقعات واحدة من أدوات الحرب النفسية.

كلما ارتفع مستوى الضجيج، زادت فرص انتشار الخوف والتلق، وكلما أصبح المواطن مشغولاً بالسؤال: ماذا سيحدث؟ تقل قدرته على النظر إلى الصورة كاملة.

لكن الدولة ليست في مواجهة مفاجئة مع هذه الأدوات. المؤسسات المصرية خربت هذه الأساليب، وتعرف أن المعركة لا تدور فقط حول ما تقوله الجماعة، وإنما حول قدرتها على الوصول إلى الجمهور، وحول مصادر تمويل المنصات التي تعمل من الخارج، وحول الشبكات التي تتحرك خلفها، وحول العلاقة بين النشاط الإعلامي والنشاط التنظيمي.

وهنا يصبح التعامل مع التحويل جزءاً أساسياً من فهم الصورة، لكن دون الانسياق وراء اتهامات بلا أدلة أو تحويل كل جهة خارجية إلى متهمة لتلقائي.

فالمواجهة الجادة لا تقوم على الشائعات، وإنما على المعلومات والتحقيقات والوثائق، وعلى تتبع مسارات الأموال والملكية والإدارة والمحتوى.

وهذا هو الفارق بين دولة تواجه تنظيمًا وبين تنظيم يعيش على صناعة الروايات.

الدولة تستطيع أن تنتظر وتتحقق وتتعب وتتصرف وفق القانون، بينما التنظيم يحتاج إلى استمرار الضجيج حتى لا يخبثي من الصورة.

وهنا يمكن فهم التحول الكبير الذي طرأ على الإخوان خلال السنوات الماضية.

من تنظيم يريد السلطة داخل مصر إلى شبكات إعلامية وسياسية تتحرك من الخارج.

من الحشد في الشوارع إلى الحشد عبر المنصات.

من الخطاب المباشر إلى خطاب أكثر قدرة على التخفي.

خلف مقدرات حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني.

لكن كل هذه التحولات لا تغير الحقيقة الأساسية: المشروع جرى اختياره.

لهذا فإن الشهيد الذي تحاول الجماعة إعادة إنتاجه من الخارج اليوم لا يمكن قراءته باعتباره نشاطاً سياسياً عادياً، ولا يمكن فصل المؤتمرات التي تستضيفها بعض العواصم الأوروبية عن حالة الاستفزاز الإعلامي التي تقودها منصات وقنوات محسوبة على التنظيم، ولا عن محاولات إعادة تدوير الخطاب القديم بوجوه جديدة وشعارات أكثر نعومة.

فالجماعة التي فقدت موقعها داخل مصر، وتراجعت قدرتها على الحشد والتأثير المباشر، تبحث عن أبواب أخرى تعود منها إلى المشهد، ولو عبر شاشة، أو مؤتمر، أو حملة إلكترونية، أو منصة دولية.

لكن المشكلة أن مصر أغلقت الباب.

وليس هذا الباب مجرد قرار أممي أو إجراء قانوني، وإنما أغلقت تجربة كاملة عاشها المصريون، ورأوا خلالها الجماعة وهي تنتقل من خطاب المطرومية إلى السلطة، ومن الحديث عن المشاركة إلى محاولة الهيمنة، ومن تقديم نفسها باعتبارها جزءاً من المجتمع إلى التعامل مع الدولة وكأنها غنيمة سياسية يجب السيطرة عليها.

ولهذا فإن أي محاولة لإعادة تقديم الإخوان للمصريين اليوم تصطدم بحقيقة لا تستطيع القنوات والمؤتمرات ولا الحملات الإلكترونية تغييرها: المصريون عرفوا التجربة.

وهذه هي نقطة الضعف الكبرى التي تواجه التنظيم.

فقد يستطيع الإخوان تغيير أسماء المنصات، وثيرة الخطاب، والوجوه التي تظهر على الشاشات، وربما حتى المفردات التي يستخدمونها، لكنهم لا يستطيعون تغيير الذاكرة، لا يستطيعون محو السنوات التي دخلوا خلالها إلى السلطة، ولا يستطيعون إعادة كتابة الشهيد الذي انتهى بخروجهم من الحكم، ولا يستطيعون إقناع المصريين بأن المشروع الذي جرى اختياره بالفعل لم يكن هو المشروع نفسه الذي عاشوه.

من هنا تبدو التحركات الجديدة في أوروبا أكثر من مجرد مؤتمرات وألقاءات.

إنها محاولة لاقتحام الأنفاس.

فبعد أن أصبح الوجود التنظيمي المباشر داخل مصر شديد الصعوبة، تحولت ساحات الخارج إلى مساحة لإعادة ترتيب الصفوف، وبناء العلاقات، وإنتاج خطاب جديد، ومحاولة تقديم التنظيم باعتباره تياراً سياسياً يمكن إدماجه من جديد، أو باعتباره ضحية لصراع سياسي، أو باعتباره طرفاً في معركة حقوقيّة.

وهنا تحدياً يأتي السؤال: لماذا هولندا الآن؟

لأن التنظيم يعرف أن العودة من الداخل أصبحت مستحيلة، فيحاول البحث عن نافذة خارجية يمكن أن يطل منها على الداخل، والمؤتمرات والفعاليات الدولية تمنحه فرصة مهمة: صور، بيانات، شخصيات، لقاءات، كلمات، ثم مادة جاهزة لإعادة التدوير عبر المنصات الإخوانية.

المسألة إذن ليست في الثقة التي يجتمعون فيها بقدر ما هي في الرسالة التي يريدون إخراجها من القاعة.

يريدون أن يقولوا إن التنظيم ما زال موجوداً، وأنه قادر على الحركة، وأن لديه علاقات ودوائر نفوذ، وأن ما جرى في مصر لم يكن نهاية المشروع وإنما مجرد مرحلة، وأن بإمكانه أن يعيد تقديم نفسه بصورة مختلفة.

لكن مصر ليست مطالبة بتصديق هذه الرسالة.

الدولة التي واجهت التنظيم لسنوات تعرف جيداً أن تغيير الوجهة لا يعني بالضرورة تغيير الجوهر، كما أن المجتمع المصري لم يعد يتعامل مع الجماعة باعتبارها مجهولة الهوية، وإنما يعرف تاريخها وشبكاتها وخطاها وأساليبها.

ولذلك أصبحت المواجهة اليوم أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، لأنها لم تعد مواجهة مع تنظيم يظهر في الشارع بشعار معروف، وإنما مع منظومة تستطيع العمل من خلف الحدود، وتستخدم الإعلام والمنصات الرقمية، وتستثمر في الأزمات، وتعيد صياغة الأحداث بطريقة تخدم روايتها.

وهنا تظهر خطورة الهجمة الإعلامية الأخيرة.

فالقنوات والمنصات الإخوانية لا تبحث فقط عن نقل خبر أو مناقشة أزمة، جزء كبير من المعركة التي تخوضها يقوم على صناعة حالة عامة من الغضب والإحباط، وجميع كل مشكلة مهما كان حجمها داخل رواية واحدة تقول للمواطن إن كل شيء ينهار، وإن الدولة عاجزة، وإن المؤسسات فاشلة، وإن المستقبل مسدود.

والأكثر خطورة أن بعض هذه المنصات لا تحتاج إلى اختلاق المشكلة من الأساس.

فالأزمات الاقتصادية موجودة، وارتفاع الأسعار يمثل ضغطاً حقيقياً على المواطنين، وهناك مشكلات تحتاج إلى حلول.

وهناك أخطاء تحتاج إلى تصحيح، لكن الخطر يبدأ عندما تسرق هذه المشكلات من أصحابها الحقيقيين أي المواطنين، وتتحول إلى وقود لمشروع سياسي يريد أن يثبت أن الدولة نفسها هي المشكلة.

وهنا يجب أن نترك بوضوح بين النقد والمعارضة من ناحية، والتحريض وهدم الثقة في الدولة من ناحية أخرى.

فمن حق المواطن أن يشككي في الأسعار، ومن حقه أن ينتقد



مصر أغلقت الباب للأبد.. ومؤتمرات الخارج لن تحيي جثة المشروع الميت

التنظيم يعرف أن العودة من الداخل

أصبحت شبه مستحيلة، فيحاول البحث

عن نافذة خارجية يمكن أن يطل منها

على الداخل. والمؤتمرات والفعاليات

الدولية تمنحه فرصة مهمة



تبقى الحقيقة الأكثر أهمية: مصر قطعت

دابر المشروع الإخواني عندما أسقطت وهم

أن الجماعة هي الدولة، وأسقطت احتكارها

الحديث باسم الدين، وأسقطت قدرتها على

تقديم نفسها باعتبارها الممثل الوحيد للشارع



بين السلام والبارود

رسائل التهدة تطفو على السطح.. وطبول التصعيد تواصل العزف في كواليس الأزمة



هذه توجهات لم يكن يعرف عنها الأمريكيان شيئاً إيجاباً وسلباً.

على الجانب المقابل فإن ما يشد الانتباه ويثير الدهشة أن يعود الرئيس ترامب لتكرار تصريحاته السابقة حيث أعلن منذ ساعات أن القوات العسكرية الأمريكية قادرة على نسف الإيرانيين نسفاً؟

سبحان الله العظيم الذي هو وحده الغالب على أمره .

و..و..شكرا

طبعاً كلام يختلف كثيرا عن الكلام الذي كان يتردد قبل أسبوع مضى.

نفس الحال بالنسبة للرئيس ترامب الذي أصبح الآن يربط بين انتخابات التجديد النصفي لأعضاء الكونجرس والحياة المأمولة بعد انتهاء هذه الانتخابات مؤكداً أنها سوف تخلق مناخاً جديداً يسمح لكل الأمريكيان بأن يعودوا إلى كلمة سواء متعهداً بأن يستمع إلى كافة الآراء سواء التي كانت تؤيد سياساته أو تعارضها ..

ثم يضيف: أن ترطيب المناخ السياسي من شأنه إيجاد مجموعات من الناس يظهر كل فرد من أفرادها النوايا الصادقة لحياة تملأها مشاعر الأمل والتفاؤل والعيش الكريم..

التحدي العربي

للإسلام الكونجرس

الخميس

تقارير

Thursday • 17 Sept 2026 • Issue No 480

١ ربيع ثا ١٤٤٨ هـ

١٧ سبتمبر ٢٠٢٦ م

٤٨٠ العدد

03

قمة الانذار الأخير

كيف كشفت القاهرة «أقعة» طهران وأعلنت انتهاء زمن الدبلوماسية الناعمة حماية لقوت الشعب؟



الأحمر مشروط بحماية الأمن القومي المصري ودعم استقرار مؤسساته. وإن سياسة اللب على التناقضات ومحاولة استرضاء الميليشيات أو داعميها على حساب مصر هي سياسة قاصرة أثبتت بطلانها ولن تؤدي إلا لمزيد من الاشتغال والفوضى في المنطقة.

لغة المزايدات والشعارات البراقة التي ترفعها الأطراف المالية لطهران لتبرير الهجمات العشوائية باتت مكشوفة تماماً أمام الشارع العربي والمصري؛ فمحاصرة مصر اقتصادياً عبر استهداف ملاحتها الوطنية في قناة السويس هي طغمة غادرة لا يمكن تبريرها بأي غطاء أيديولوجي أو سياسي. لقد كشفت الأزمة الراهنة زيف ادعاءات الحرص على القضايا العربية، وأثبتت أن النزوع نحو التوسع والهيمنة فرضا للسيطرة الإيرانية هو المحرك الفعلي لتلك الجماعات بمعزل عن أي اعتبارات أخلاقية أو قومية صادقة.

يتطلب الواقع الراهن وعياً وطنياً جامعاً، تحويلاً وشعبياً، يدرك أن ما تواجه اليوم ليس أزمة عابرة أو مجرد موجة تضخم وقتية، بل هو اختبار مصيري لصلاية الدولة الوطنية في مواجهة حصار اقتصادي وجيوسياسي غير معن. فالخسوف الحمراء التي أعلنتها مصر لم تكن يوماً مجرد تصريحات إعلامية، بل هي دروع واقية وقواعد ردع سلبية تحمي مقدرات الوطن. والقوات المسلحة المصرية الباسلة، التي ترصد بدقة كل تحرك في مسارح العمليات البحرية والجوية، تمتلك من العقيدة القتالية والإمكانات الحديثة ما يؤهلها للدور وإعادة الانضباط للشهد الملاحي بأسره متى اقتضت ضوابط الأمن القومي ذلك. تقف اليوم أمام منعطف تاريخي حاسم يحتم على الجميع التكاتف والتلاحم خلف مؤسسات الدولة الوطنية؛ فحروب الجيلين الرابع والخامس لم تعد تدار بالسلح التقليدي والمواجهات المباشرة فقط، بل باستنزاف الاقتصاد الوطني، وبث روح الإحباط، ونشر الشائعات والأكاذيب حول قدرة الدولة. غير أن الصمود الأسطوري للشعب المصري يظل دائماً الحصن الأقوى في مواجهة هذه المؤامرات، وتاريخ هذا الوطن العريق يشهد بأنه كان دائماً تحطم على أسواره كوابيس الغزاة ومحاولات التكريع، وما يشهده الداخل المصري من استمرار لمسيرة التعمير والتهنئة رغم الأزمات المحيطة بعكس قدرة استثنائية على البقاء والتقدم.

إن رسالتنا الحاسمة لكل العائشين في بوابات الجنوب والمحركين لهم في طهران واضحة وجلية: مصر لا تقبل الانزلاق، ولا تقايض على حقوقها المائية والتاريخية، وسيرها الاستراتيجي ذو أمد معلوم، وقدرتها على حماية أمنها القومي بالوسائل والتوقيعات المناسبة تتجاوز كل التقديرات الخاطئة للمغامرين. ونحن نتركن الدولة المصرية إلى لغة القانون والحكمة والحوار والدبلوماسية، فهي تقبل ذلك من مركز القوة والقدرة، لكنها قادرة تماماً على الانتقال إلى خيارات رادعة إذا استدعى الأمر حماية لقمة عيش مواطنيها وسيادتها المطلقة. وإلى الشارع المصري نقول إن العواصف العاتية قد تشتت لكننا حتماً سنستدر، لتبقى مصر كما كانت دائماً حارسة الإقليم وصانعة الاستقرار، شامعة في وجه الرياح العاتية، ومساندة بوعي إبانها وبصالة وقواتها المسلحة على مر العصور.

الشورى

مروة بسيوني

لماذا تعد محاصرة الملاحة المصرية في البحر الأحمر حرباً اقتصادية غير معلن عنها تستهدف التنمية الوطنية؟

من مغامراتها العسكرية هو الدول العربية المشاطة للبحر الأحمر، في مقدمتها مصر التي التزمت طويلاً بأقصى درجات ضبط النفس والاعتزان. غير أن تمادي هذه المغامرات الصيبانية جعل مراجعة الحسابات أمراً حتمياً لا غنى عنه، فليس من الإنصاف أو القبول أن تظل شرابيين الملاحة الدولية ومصالح الشعوب رهينة لأجندات طهران التوسعية عارضة بلقمة عيش المصريين.

من هذا المنطلق الحرج، جاءت تحذيرات الرئيس عبد الفتاح السيسي المصرية والباشرة لطهران ووكالاتها، لتضع النقاط على الحروف وتؤكد أن صير مصر الاستراتيجية له حدود وقواعد. لقد وجهت القاهرة رسائل شديدة اللهجة تفيد بأن استخدام الممرات المائية كأوراق مناوره سياسية واقتصاداً الموارد المصرية تحت أي شعارات هو خط أحمر لن يسمح باستمراره. وأكدت القيادة المصرية أن أي محاولة لابتزاز الدولة أو تهديد أمنها المائي والاقتصادي ستواجه براد حاسم؛ إذ لم تعد القاهرة تقبل سياسات الحروب بالوكالة التي تدل على حساب أمن المنطقة واستقرار مجتمعاتها، مشددة على أن رصيد التهدة الدبلوماسية المتعده قد شارف على النفاد أمام التهديد المباشر لأرصاد الاقتصاد المصري.

وبالنظر إلى التحركات المصرية الأخيرة على الساحة الدولية، أ سيما خلال المشاركات رفيعة المستوى في قمم كتل «بريكس»، تجلت بوضوح التحذيرات الحاسمة التي أطلقها الرئيس السيسي أمام قادة العالم. لقد أكد رئيس الجمهورية بلهجة حازمة لا تحتمل التأويل أن استقرار النظام الدولي وتوسع أفق التعاون الاقتصادي يفقدان معانها الحقيقية بينما تترك الشرابيين والممرات الملاحة الأساسية عرضة للقرصنة والابتزاز والتدمير من قبل ميليشيات مسلحة تحركها عواصم إقليمية معروفة، ولم تكن تلك التحذيرات مجرد سرد بروتوكولي، بل كانت مواجهة حقيقية بالأرقام والوثائق حملت فيها مصر الشكاء الدوليين المتصور الذي الكبري مسؤولية التفاوض عن هذا السلوك المتهور الذي يندز بحرب إقليمية شاملة وتأثيرات كارثية على الاقتصاد العالمي.

إن التنسيق الدولي والمواقف السياسية ينبغي أن يرتقيا فوراً إلى مستوى الضغط الملوس والرادع على الأطراف العائبة في باب المندب ومموليها في طهران، فمصر لم تنضم إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى لتدفع فاتورة التنافس الإقليمي والدولي أو الحروب بالوكالة، بل لحماية أسواقها وتعزيز مسار التنمية الوطنية. وقد حرصت مصر على إبلاغ العواصم الكبرى بأن استقرار الشرق الأوسط بعيداً من كبح جماح القوى التي تستخدم الميليشيات لنشر الفوضى، وأن إضعاف الاقتصاد المصري أو تهيمش دوره الملاحي سيخلق عواقب وخيمة لا يمكن السيطرة عليها على حركة التجارة العالمية بأكملها، نظراً لموقع البحر الأحمر كحلقة وصل لا بدليل لها بين الشرق والغرب، يعكس هذا الموقف المصري الصلب وعياً عميقاً بأن التوازنات الدولية تمر بمخاض عسير، وأن الدول العاجزة على حماية مصالحها السياسية وخطوطها الملاحية ستفقد مكانتها على خريطة النفوذ الإقليمي والدولي، من هنا انتقلت الدبلوماسية المصرية من الموقف الدفاعي والتفاوضي الهادئ إلى الهجوم الاستراتيجي المباشر، مصحوباً بتحميل القوى الكبرى والإقليمية مسؤولياتها التاريخية؛ فاستمرار تدفق الطاقة والبضائع عبر البحر

الصادقة التي لا تكذب، نرى بوضوح حجم الخسائر الفادحة التي تكبدتها مصر نتيجة تراجع حركة الملاحة وتحول السفن العملاقة ونقلات النفط والغاز نحو طريق رأس الرجاء الصالح، وهي الخسائر التي تجاوزت ١١ مليار دولار.

هذا الرقم المهول ليس مجرد بند صامت في التقارير المالية للوزارات أو الموازنة العامة للدولة، بل هو ترجمة مباشرة لمستشفيات جديدة كان يمكن تشييدها وتجهيزها، ومدارس كان يمكن فتح أبوابها لاستقبال الطلاب، ومشروعات تنموية أبطلت وتبرتها لسد هذا الفارق التمويلي المفاجئ في حصيلة البلاد من العملة الصعبة. فقناة السويس، التي خضرها الأجداد بالدموع والعرق ودافعوا عنها في معارك الشرف والكرامة، تواجه اليوم قرصنة جيوسياسية متخفية خلف شعارات براقة، بينما ضحيتها الدائمة هي الاقتصاد الوطني وحياة المواطن المصري الذي يتكوى يومياً بنار التضخم المستورد الناتج عن فترات أسعار الشحن البحري ورسمو التأمين المرتفعة عالمياً.

تتبعك هذه الخسائر بمرارة مباشرة على الأسواق المحلية وتفصيلات معيشة الأسر؛ فكل دولار تقفده قناة السويس يتحول إلى ضغط إضافي على قيمة العملة المحلية، وارتفاع مضطرب في أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية المستوردة من الخارج. نظراً لارتباط سلاسل الإمداد العالمية كحركات السلسلة الواحدة، وعندما تقرر شركات الشحن الكبرى تقاضي البحر الأحمر والممر المصري، فإنها لا تنصف مسافات أطول بألاف الكيلومترات فحسب، بل تجرل الرحلات التجارية أسابيع إضافية واستهلاكاً هائلاً للوقود ورسمو تأمين خيالية ضد مخاطر الحرب، وهي تكاليف تلقى في نهاية المطاف على كاهل المستهلك البسيط في المتاجر والأسواق. هذا الارتباط العضوي المباشر بين أمن باب المندب وسلة غذاء المواطن المصري هو ما يرفع القضية من مجرد ملف خارجي إلى مرتبة الأمن القومي الخالص الذي لا يحتمل المساومة أو الدبلوماسية الناعمة.

ولا تتفصل هذه التطورات الميدانية عن مساعٍ محمومة تقودها قوى إقليمية ودولية لتغيير موازين القوى البحرية، عبر خلق ممرات تجارية بديلة تهدف إلى تهيمش الدور التاريخي والجغرافي لقناة السويس. إن المخاطر الأمنية المتعقدة في البحر الأحمر تخدم مباشرة هذه الأجندات الخبيثة التي تسعى لإفحام المجتمع الدولي بعدم مأمونية الممر المصري، مما يستدعي رداً إستراتيجياً يتجاوز مجرد الحماية العسكرية المباشرة إلى فرض إرادة دولية تضمن استقرار الملاحة بلا انقطاع. فاستهداف السفن والتجارة ليس فقط عدواناً على حرية الملاحة البحرية الدولية، بل هو انتهاك صارخ للسيادة الاقتصادية المصرية، وهو ما تدركه القيادة السياسية في القاهرة وتتعامل معه بكل حزم في المحافل والمنابر الدولية.

في خضم هذا التشابك المعقد، تتكشف خطوط الألاعيب الإقليمية التي تقودها طهران لتصفية حساباتها وتوسيع نفوذها؛ وما يحدث في باب المندب ليس تحركاً عفويًا نابعا من دوافع وطنية بحتة، بل هو جزء من صراع إستراتيجي أوسع ترفع فيه إيران، عبر وكلائها الحوثيين، راية التصعيد للضغط على الغرب والمجتمع الدولي، هذه الأطراف تتجاهل تماماً أن تهيمش الأكبر والأساسي

المفارقة الموجعة التي نعيشها اليوم تتمثل في أن المواطن البسيط، الساعي وراء لقمة عيشه وقوت أولاده، يات يدفع من عرقه وجيبه فاتورة صراعات إقليمية وحروب بالوكالة تدار على بعد آلاف الكيلومترات من الحدود الوطنية. إنها معادلة الدم والماء المعلقة؛ إذ تراق الدماء في تتحول أمواج البحر الأحمر المشتعلة إلى موجات غلاء وتضخم عارمة ترهق كاهل الشارع المصري. من هنا، لا يعد الحديث عن أمن البحر الأحمر ضرباً من الرفاهية السياسية أو التطيير الجيوسياسي، بل هو معركة وجود اقتصادي وأمن قومي صلب لا يقبل التجزئة ولا القسمة، ويتطلب وقفة حازمة تلقي بمكانة الدولة المصرية وتاريخها الطويل في صون مقدراتها وسيادتها كاملة غير منقوصة. يفرض الواقع الجغرافي التاريخي على مصر أن تبقى دائماً في عين العاصفة؛ فموقعها المبحري ليس مجرد ميزة لوجستية أو واجهة سياحية، بل هو قدر إستراتيجي يحتم عليها خوض خط المواجهة الأول مع كل اضطراب ييب على الإقليم. وعندما نتأمل ما يدور في الممرات المائية الحيوية جنوباً، ندرك أن الهدف الإستراتيجي للمخططين أبعد بكثير من مجرد عرقلة سفن تجارية تعبر بين الشرق والغرب، بل هو محاولة منهجية لضرب الشريان الحيوي للاقتصاد المصري وفرض واقع جديد تسيطر فيه ميليشيات تخدم أجندات إقليمية على حركة التجارة الدولية. مثل هذا العبث بمقدرات الشعوب لا يمكن السكوت عليه، ولن تقف الدولة المصرية موقف المتفرج أمام محاولات خنقها اقتصادياً عبر بوابتها الجنوبية، وهو ما أفرز تحركات أخيرة حاسمة وضعت الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية، مؤكدة أن العبث بالجغرافيا المصرية هو انتحار إستراتيجي محتم لكل من تسول له نفسه اختبار الصبر المصري أو المساس بخطوطه الحمراء الراسخة التي سُلّجت بدماء الشهداء وتضحيات العهود الماضية.

يتجاوز التحدي الراهن حدود المناوشات العسكرية المؤقتة في الممرات المائية، ليطول في صميمه الاستقلال المالي والقدرة التنموية لدولة تخوض منذ سنوات معركة ضارية للبناء والتعمير وتطوير البنية التحتية. فكل تهديد يتعرض له المجرى الملاحي لقناة السويس هو ترجمة مباشرة لحصار غير معلن يستهدف تقويض المكاسب الاقتصادية والتنموية التي حققها الشعب المصري بفضل تضحياته في الأعوام الماضية. ومن هذا المنطلق، فإن قراءة المشهد من زاوية موضوعية لا تجيز لنا النظر إلى الأدوات المحلية في اليمن سوى بوصفها أدوات طليعة تحركها العاصمة الإيرانية «طهران»، التي تسعى لتصدير أزماتها نحو الدول المركزية الكبرى، وفي طليعتها مصر، بهدف إضعاف دورها المحوري وتعطيل انطلاقتها الاقتصادية الواعدة وإبقاء المنطقة في حالة نزيف دائم.

وعندما تترك العواطف جانباً وتحكم إلى لغة الأرقام

ما هي الخيارات المتاحة أمام الدولة المصرية للرد على الابتزاز الجيوسياسي وحماية مقدراتها وسيادتها الكاملة؟

متى يتحول الصبر الإستراتيجي إلى عمل عسكري رادع لحماية خطوط التجارة والأمن القومي من عبث الميليشيات؟

تقارير

عاصم سليمان يكتب:

الرئيس السيسي في بريكس.. مصر تحضر بثقلها في صناعة النظام الدولي الجديد

رؤية الرئيس السيسي للعالم.. الأمن والتنمية والمصالح المشتركة في مواجهة فوضى الأزمت



القاهرة تطرح رؤيتها بوضوح أمام القوى

الصاعدة وتدعو إلى شركات تصنع الاستقرار والتنمية



بريكس والاقتصاد المصري.. شركات أوسع

ومساحات جديدة للاستثمار والتمويل والتجارة

دلالة في كلمة الرئيس، فمصر بحكم موقعها الجغرافي لا تستطيع أن تنظر إلى اضطراب حركة الملاحة باعتباره أزمة بعيدة عنها، فاستقرار طرق التجارة الدولية يرتبط بصورة مباشرة بالاقتصاد المصري وبمناة السوس وبحركة التجارة بين الشرق والغرب، ولذلك فإن الحديث عن حرية الملاحة واستقرارها ليس مجرد موقف دبلوماسي، وإنما تعبير واضح عن مصلحة مصرية مباشرة، وفي الوقت نفسه عن إدراك للدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في حماية حركة التجارة العالمية واستقرارها، والأهم أن الرئيس لم يتعامل مع الملاحة بمزمل عن التطورات الإقليمية، وإنما وضعها داخل صورة أوسع، فالأزمات التي تضرب الشرق الأوسط لا تبقى داخل حدوده، وإنما تمتد آثارها إلى الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي، وهنا تظهر أهمية الرؤية المصرية التي تقول ببساطة

عن استثمار موقعها الجغرافي وقدراتها اللوجستية في بناء دور اقتصادي أكبر، فالدولة التي تقع عند نقطة التقاء طرق التجارة بين قارات العالم الثلاث تستطيع أن تحول موقعها من مجرد ميزة جغرافية إلى قيمة اقتصادية حقيقية، وهو ما يجعل مشروعات النقل واللوجستيات والموانئ ومراكز التخزين والتجارة جزءا من تصور أوسع لمستقبل الاقتصاد المصري، كما أن رؤية الرئيس تجاه الإصلاح المالي الدولي وتطوير أدوات تمويل مبتكرة للدول النامية تحمل دلالة مهمة، لأن أزمة التنمية في كثير من دول الجنوب لم تعد مرتبطة فقط بنقص الرغبة في التطوير، وإنما أصبحت مرتبطة أيضا بارتفاع تكلفة التمويل وضيق المساحة المالية أمام الحكومات، ولذلك فإن الدعوة إلى تطوير أدوات تمويل مبتكرة وميسرة وتقوية دور بنك التنمية الجديد في بريكس تأتي في وقت يحتاج فيه العالم إلى مقاربات جديدة لا تحمل الدول النامية تدفع وحدها ثمن أزمات دولية لم تكن سببا فيها.

وأرى أن الملف المناخي جاء أيضا في سياق متوازن، فمصر لا ترفض التحول نحو اقتصاد أقل انبعاثا، لكنها في الوقت نفسه تؤكد ضرورة أن يكون هذا التحول عادلا وواقعا، يراعي اختلاف ظروف الدول وقدراتها واحتياجاتها التنموية، وهي رؤية تبدو منطقية إذا وضعنا في الاعتبار أن الحديث عن المناخ لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن التنمية، خاصة في الدول التي لا تزال تخوض معركتها الأساسية من أجل توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وبناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود.

وفي الصورة الأكبر تبدو مشاركة الرئيس في قمة بريكس جزءا من حركة مصرية أوسع نحو تنويع دوائر التعاون والشراكة، وهي سياسة أراها ضرورية في عالم لم تعد فيه العلاقات الدولية تسير وفق قواعد ثابتة كما كانت من قبل، فالدول تبحث عن مصالحها، والاقتصادات تبحث عن أسواق جديدة، والتحالفات تتغير، ومراكز القوة تتعدد، ومن الطبيعي أن تبحث مصر عن موقع يحفظ لها استقلال قرارها ويمنح اقتصادها فرصا أوسع للتعاون، والأفضل أيضا أن مصر تنظر إلى بريكس باعتباره فرصة لبناء شراكات عملية وتطوير منظومة اقتصادية ولوية أكثر توازنا، وقدرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب، وهذه العبارة تختصر كثيرا من فلسفة المشاركة المصرية، فالقضية ليست في محور طرف بآخر، ولا في الانتقال من محور إلى محور، وإنما في توسيع مساحة الخيارات أمام الدولة المصرية، وفتح أبواب جديدة للتجارة والاستثمار والتمويل والتكولوجيا والتعاون التنموي.

الدين يتراجع.. والنمو يرتفع مع انحسار التضخم وتحسن ثقة المستثمرين

السبادية المصرية إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٤، وهو ما يضع أداء الدين المصري في سياق أكثر إيجابية مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت ضغوطا قوية على الأسواق الناشئة. يأتي هذا التحسن بالتزامن مع سجل مصر الطويل في الوفاء بالتزاماتها المالية، حيث أشارت وكالة «موديز» إلى أن مصر لم تسجل أي حالة تخلف عن السداد في السنوات أو القروض منذ عام ١٩٨٢.

ويعد هذا السجل من العوامل المهمة في بناء الثقة لدى المستثمرين، لأن القدرة التاريخية على الوفاء بالتزامات تمثل عنصرا أساسيا في تقييم الجدارة الائتمانية للدول. وفي الوقت نفسه، أظهرت مؤشرات خدمة الدين الخارجي مسارا أكثر انخفاضاً خلال السنوات القليلة، مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٦، بما يدعم توقعات تراجع الضغوط المالية المرتبطة بالاستحقاقات الخارجية.

ومن المقرر أن تنخفض قيمة مدفوعات الدين الخارجي متوسطة وطويلة الأجل بنحو ٤٢.٦٪ في عام ٢٠٢٦ مقارنة بعام ٢٠٢٦، ثم بنسبة ٥٨.٤٪ في عام ٢٠٢٨، و ٢٧.٠٪ في عام ٢٠٢٩، وصولا إلى تراجع قدره ٧٢.٠٪ في عام ٢٠٣٠. ويعكس هذا المسار انخفاضا تدريجيا في عبء السداد الخارجي، ما يمنح الدولة مرونة أكبر في إدارة احتياجاتها التمويلية، ويحد من الضغوط التي قد تنجم عن الاستحقاقات الكبرى خلال فترات زمنية قصيرة.

كما يدعم هذا التراجع قدرة الدولة على تنويع أدواتها التمويلية وإطالة أجال الاستحقاق، بدلا من الاعتماد المكثف على التمويل قصير الأجل، بما يخفف من مخاطر إعادة التمويل ويعزز استدامة هيكل الدين. وفي هذا الإطار، أشارت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني إلى أن مصر تعد أكبر دولة إفريقية من حيث رصيد الصكوك القائمة، بحصة تبلغ ٨٪ من إجمالي الصكوك القائمة في القارة. وتعكس هذه النسبة توسع مصر في استخدام أدوات تمويل متنوعة، بما يسمح بتوسيع قاعدة المستثمرين وعدم الاعتماد على نوع واحد من أدوات الدين.

يأتي التوسع في أدوات التمويل كأحد العناصر المهمة في إدارة الاحتياجات التمويلية، خاصة مع اتجاه الدولة إلى الاستفادة من أدوات مختلفة مثل السندات والصكوك بما يتناسب مع أوضاع الأسواق. ويرتبط تحسن تقييم المستثمرين كذلك بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث ارتفع معدل النمو إلى ٥.١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤.٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. ويعكس ارتفاع النمو تحسن النشاط الاقتصادي واستعادة الاقتصاد لمسار أكثر قوة، وهو عامل رئيسي في تقييم قدرة الدولة على توليد إيرادات وتحسين مؤشرات الدين على المدى المتوسط.

الشورى

تأسي السيد



مصر تستعرض قوتها الشاملة

القوات الجوية تتحدث عن نفسها باستعراض أقوى الطائرات في الأسطول المصري

إشادة عالمية بنجاح معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء.. مشاركة واسعة وعروض جوية متميزة



قادت مصر من مدينة العلمين الجديدة صورة متكاملة لقدراتها على تنظيم واستضافة الفعاليات الدولية الكبرى، مع ختام فعاليات النسخة الثانية من معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء (EIAS-٢٠٢٦)، الذي تحول إلى مدار أيام انعقاده إلى منصة دولية جمعت أحدث ما توصلت إليه صناعات الطيران والفضاء، وشهدت حضوراً واسعاً للوفود العسكرية والشركات العالمية والمتخصصين والمهتمين بهذا القطاع الحيوي.

وعكست النسخة الثانية من المعرض حجم التطور الذي حققته مصر في قدرتها على استضافة الأحداث الدولية المتخصصة، وليس فقط من الناحية التنظيمية، وإنما أيضا من خلال توفير منصة تجمع بين التكنولوجيا والصناعة والابتكار والتعاون الدولي، وتفتح المجال أمام تبادل الخبرات والرؤى بين مختلف المشاركين.

وشهد المعرض على مدار فعالياته تنفيذ العديد من الأنشطة المتنوعة، التي أسهمت في تقديم نسخة متميزة للأوساط المهتمة بالطيران والفضاء على مختلف المستويات، في ظل مشاركة عدد من الدول الشقيقة والصديقة، إلى جانب كبرى الشركات الرائدة والمتخصصة في الصناعات الجوية والفضائية من مختلف دول العالم. ومثل معرض EIAS-٢٠٢٦ فرصة للقاءات وشركات جديدة، وتبادل الخبرات والرؤى، والتعرف على أحدث اتجاهات الصناعة عالميا، إلى جانب دعم فرص نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات المتقدمة. وتبرز أهمية هذا التوجه في أن قطاعي الطيران والفضاء لم يعودا مجرد مجانبين متصلين عن بقية قطاعات التنمية، وإنما أصبحا من القطاعات المرتبطة بالتقدم الصناعي والتكنولوجي وبناء القدرات الوطنية، الأمر الذي يجعل توسيع التعاون الدولي فيهما ودع الأبحاث والتطوير أحد المسارات المهمة لتعزيز القدرات الصناعية والتكنولوجية.

ومن هذا المنطلق، تأتي النسخة الثانية من معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء لتؤكد أن استضافة مصر للحدث لا تستهدف تقديم معرض دولي ناجح فقط، وإنما بناء منصة مستمرة يمكن من خلالها دعم الشراكات وفتح آفاق جديدة للتعاون وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات المتقدمة. ويكثف النجاح التنظيمي وحجم المشاركة والتفاعل الذي شهدته فعاليات EIAS-٢٠٢٦ عن قدرة مصر على تقديم حدث دولي متخصص يجمع بين التكنولوجيا والصناعة والعروض الجوية والحضور العسكري والمدني والإعلامي في مكان واحد، ويتيح في الوقت نفسه نافذة للتواصل بين الشركات والوفود والمتخصصين. وبذلك اختتمت النسخة الثانية من معرض العلمين الدولي للطيران والفضاء فعالياتها بصورة تعكس تطور الحدث واتساع نطاق المشاركة فيه، وتؤكد قدرة مصر على استضافة الفعاليات العالمية الكبرى، وتحويلها إلى منصة تدعم التعاون والابتكار والتطوير وفتح مسارات جديدة للشراكة في مجالات الطيران والفضاء والمهتمين بمجالات الطيران والفضاء، وصاحب هذا الحضور اهتمام إعلامي واسع، حيث حرصت وسائل الإعلام المختلفة على متابعة الفعاليات ونقل صورة

الشورى

أحمد رضوان

التقرير السري عن الاقتصاد المصري

تبعث المؤشرات الدولية الأخيرة برسالة واضحة بشأن الاقتصاد المصري، مفادها أن صورة المخاطر التي أحاطت بالاقتصاد خلال السنوات الماضية بدأت تتغير تدريجياً، مع تحسن أداء السندات السيادية، وتراجع علاوة المخاطر إلى مستويات لم تسجلها منذ عام ٢٠١٤، بالتوازي مع ارتفاع معدلات النمو، وتحسن صافي الاحتياطيات الدولية، وانخفاض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.



المؤسسات الدولية ترصد صعود أداء السندات المصرية وتراجع علاوة المخاطر لأدنى مستوى منذ ٢٠١٤



خالد الطوخى
يكتب:

من القاهرة.. مستقبل العمل العربي يبدأ بالإنسان

مؤتمر «العمل العربي» في القاهرة يضع مستقبل الإنسان العربي أمام اختبار جديد

القاهرة تجمع ٢١ دولة عربية لمناقشة مستقبل التشغيل.. الاستثمار في الإنسان يظل الرهان الأهم لمواجهة تحولات سوق العمل

بأن يكونوا صانعي فرص عمل وليسوا فقط باحثين عنها. وهنا نحتاج إلى بيئة تشجع تأسيس المشروعات، وتوفير التمويل والتدريب والإرشاد، ونقل الإجراءات، وتساعد صاحب الفكرة الجيدة على الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مشروع قادر على البقاء والنمو.

والذكاء الاصطناعي يقدم في هذا الجانب فرصة كبيرة جداً. الأدوات المتاحة حالياً جعلت تأسيس بعض أنواع المشروعات أقل تكلفة مما كان عليه قبل سنوات قليلة، وأصبح فريق صغير قادراً على إنجاز أعمال كانت تحتاج في السابق إلى عدد أكبر من الموظفين وإمكانات مالية ضخمة. يستطيع وأند الأعمال اليوم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في دراسة السوق وإعداد المحتوى والتسويق وخدمة العملاء وتحليل البيانات وحتى تطوير النماذج الأولية للمنتجات. لكن الاستفادة الحقيقية من هذه الأدوات تحتاج إلى معرفة وإدارة وانضباط، لأن التكنولوجيا يمكن أن تخفض تكلفة البداية، لكنها لا تستطيع وحدها صناعة مشروع ناجح.

ومن القضايا التي أعتقد أن مؤتمر العمل العربي يستطيع أن يفتح بشأنها نقاشاً أكثر طموحاً فكرة إنشاء سوق عربية للمهارات. لدينا ٢١ دولة تشارك في هذه الدورة، ولكل دولة احتياجاتها وتركيباتها الاقتصادية وخبراتها البشرية، وبعض الدول تعاني نقصاً في تخصصات تتوافر بكثرة لدى دول عربية أخرى. وفي عصر العمل الرقمي لم يعد التعاون في هذا المجال مرتبطاً فقط بانتقال العامل من دولة إلى أخرى، بل يمكن بناء منصات عربية تربط المهارات بالفرص، وتحدد احتياجات الأسواق، وتوفر برامج تدريب مشتركة، وتسمح للشباب بتقديم خدماتهم عبر الحدود. هذه الفكرة تحتاج إلى بيانات دقيقة وسياسات مقارنة وآليات للاعتراف بالمهارات والشهادات المهنية، لكنها تستحق أن تكون جزءاً من المشروع الاقتصادي العربي خلال السنوات المقبلة. ولهذا أرى أهمية كبيرة لتقارير التشغيل والبطالة التي تناقشها المؤسسات العربية، بشرط ألا تظل مجرد وثائق ملئية بالأرقام. قيمة البيانات تبدأ عندما تتحول إلى قرار. إذا كشفت البيانات أن قطاعاً معيناً سيوفر آلاف الوظائف خلال السنوات المقبلة، فيجب أن تتحرك الجامعات ومراكز التدريب من الآن لإعداد الشباب لهذه الوظائف. وإذا أظهرت أن بعض التخصصات تتراجع فرصها، فمن واجبنا أن نقول ذلك للطلاب بوضوح قبل أن يقضوا سنوات في دراسة تخصص لا يمنحهم فرصة حقيقية. وإذا كانت دولة عربية تحتاج إلى مهارة متوافرة في دولة أخرى، فيجب أن توجد منظومة قادرة على الربط بين الاحتياجات والمهارة. التخطيط لسوق العمل لا يبدأ بعد ظهور الأزمة، وإنما يبدأ قبلها بسنوات.

واعتقد أن المسؤولية هنا مشتركة بين الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال، وهي الفكرة التي يقوم عليها مؤتمر العمل العربي نفسه. الحكومة مطالبة بوضع السياسات وتطوير التشريعات والتعليم والبنية التحتية، وأصحاب الأعمال مطالبون بالنظر إلى التدريب باعتباره استثماراً في الإنتاجية وليس عبئاً مالياً، والعمال مطالب بأن يدرك أن تطوير مهاراته لم يعد أمراً اختياريًا. وفي رأيي هناك عنصر رابع يجب أن يصبح حاضرًا بقوة إلى جوار هذه الأطراف الثلاثة، هو التكنولوجيا والمعرفة، لأن القرارات المتعلقة بالتشغيل في السنوات المقبلة يجب أن تستند إلى البيانات، وأن تراعي الأشكال الجديدة للعمل مثل العمل الحر والعمل عن بعد والمنصات الرقمية والوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وأرى أن مصر بما تمتلكه من كتلة شبابية كبيرة، وبنية تعليمية واسعة، وقطاع تكنولوجي يتطور، تستطيع أن تلعب دوراً مهماً في هذا الملف على المستوى العربي. استضافة القاهرة للمؤتمر يجب أن تكون فرصة لطرح أفكار عملية حول التدريب والتشغيل وربط التعليم بالصناعة، خصوصاً أن المنطقة العربية تمتلك طاقات بشرية ضخمة يمكن أن تصبح عنصر قوة اقتصادياً حقيقياً إذا تم الاستثمار فيها بالشكل الصحيح. رأس المال البشري لم يعد تعبيراً نظرياً في تقارير التنمية، بل أصبح واحداً من أهم عناصر المنافسة بين الدول، والدولة التي تستطيع تأهيل مواطنيها للتعاامل مع التكنولوجيا الجديدة ستكون أقدر على جذب الاستثمار وخلق الوظائف وزيادة الإنتاج.

ولذلك فإنني أتمنى أن تخرج الدورة الثانية والخمسون لمؤتمر العمل العربي من دائرة التوصيات العامة إلى مشروعات قابلة للقياس والتنفيذ. نحتاج إلى خريطة عربية واضحة لمهارات المستقبل، وبرامج مشتركة لإعادة تأهيل العاملين، ومنصات تربط الباحثين عن العمل بالفرص المتاحة، وشراكات مباشرة بين الجامعات والقطاع الخاص، وبرامج حقيقية لدعم رواد الأعمال، وقواعد بيانات تستطيع أن تخبر صانع القرار بما تحتاج إليه سوق العمل بعد خمس سنوات وليس بما كانت تحتاج إليه قبل خمس سنوات. هذه الأدوات هي التي يمكن أن تجعل التعاون العربي في مجال العمل ملموساً في حياة المواطن.

وفي تقديري، فإن القضية الأكبر التي يضعها هذا المؤتمر أمامنا هي أننا لم نعد نملك رفاهية الانتظار. التحول الرقمي يجري الآن، والذكاء الاصطناعي يدخل المؤسسات الآن، وطبيعة الوظائف تتغير الآن، وأجيال جديدة تدخل سوق العمل الآن، وهي تحمل توقعات مختلفة تماماً عن الأجيال السابقة. وإذا أردنا حماية الأعمال العربي، فإن أفضل حماية نقدمها له ليست عزله عن التكنولوجيا، وإنما منحه القدرة على استخدامها. وإذا أردنا مواجهة البطالة، فلن يكون ذلك فقط بانتظار ظهور وظائف جديدة، وإنما بصناعة إنسان يمتلك المهارة التي تجعله مطلوباً وقادراً على صناعة فرصته بنفسه.

ولعل أكثر ما يلتفت انتباهي في أجندة المؤتمر هو هذا الربط الواضح بين النمو الاقتصادي ومستقبل التشغيل والبطالة وتنمية المهارات والتحول الرقمي. لأن هذه الملفات لم تعد منفصلة عن بعضها، الاقتصاد الذي يحقق معدلات نمو مرتفعة دون أن ينعكس ذلك على فرص العمل ومستوى معيشة المواطن يظل نمواً يحتاج إلى استكمال، والاستثمارات التي تدخل إلى الأسواق العربية ولا تخلق وظائف ولا تنقل معرفة ولا تطور مهارات القوى العاملة تفقد جزءاً مهماً من قيمتها التنموية. ومن هنا أرى أن القضية لم تعد مجرد زيادة عدد الوظائف المتاحة، وإنما أصبحت مرتبطة بنوعية هذه الوظائف وقدرتها على الاستمرار، ومستوى المهارات التي تتطلبها، وقدره الشباب العربي على المنافسة عليها في سوق أصبحت مفتوحة بصورة غير مسبقة.

العالم تغير بالفعل، وسوق العمل كانت من أول القطاعات التي شعرت بهذا التغيير. الشاب الذي يبدأ حياته المهنية اليوم لا ينافس زميله في مدينته أو دولته فقط، وإنما ينافس أشخاصاً يمتلكون المهارة نفسها في دول تبعد عنه آلاف الكيلومترات. العمل عن بعد والمنصات الرقمية والاقتصاد الحر جعلت الحدود الجغرافية أقل تأثيراً، وأصبح بإمكان شاب يعيش في القاهرة أو عمان أو الرباط أن يقدم خدماته لشركة في أوروبا أو آسيا أو الولايات المتحدة دون أن يغادر منزله. هذه فرصة هائلة أمام الشباب العربي، لكنها في الوقت نفسه تفرض منافسة شديدة، لأن الشركة التي تستطيع الوصول إلى الشباب العربي تستطيع أيضاً الوصول إلى آلاف المتخصصين حول العالم. وفي هذه البيئة الجديدة لم تعد الشهادة وحدها كافية، وأصبحت المهارة والخبرة والقدرة على التعلم والتطوير المستمر هي العناصر الأكثر تأثيراً في تحديد قيمة الإنسان داخل سوق العمل.

ومن هنا أعتقد أن علينا إعادة النظر بصورة كاملة في مفهوم التدريب المهني. التدريب لم يعد دورة يحصل عليها الموظف كل عدة سنوات، ولم يعد شهادة إضافية يضعها الشاب في سيرته الذاتية، وإنما أصبح جزءاً أساسياً من الحياة المهنية. طبيعة الوظائف نفسها تتغير بسرعة تجعل المعرفة التي اكتسبها الإنسان قبل خمس سنوات بحاجة إلى تحديث مستمر، وبعض الأدوات التي كانت تحتاج إلى متخصصين قبل سنوات قليلة أصبحت اليوم متاحة لأي موظف من خلال تطبيقات بسيطة. لذلك فإن المؤسسات التي ستجح خلال السنوات المقبلة ليست فقط المؤسسات التي تمتلك التكنولوجيا، وإنما المؤسسات التي تمتلك موظفين قادرين على استخدامها وتطوير أساليب عملهم من خلالها.

يأتي الذكاء الاصطناعي في قلب هذه التحولات، وأنا لا أنظر إليه باعتباره خطراً يجب أن نخيف العامل العربي منه، كما لا أراه حلاً سحرياً لكل مشكلات سوق العمل. القضية أكثر واقعية من ذلك. الذكاء الاصطناعي سيغير عددًا كبيراً من المهام التي يؤديها البشر، وسيؤدي بعض الأعمال بسرعة ودقة أكبر، لكنه في المقابل سيخلق احتياجات ومهارات ووظائف جديدة. الصحفي الذي كان يقضي ساعات في البحث داخل عشرات الوثائق يستطيع اليوم تحليلها بسرعة أكبر، والمحاسب يستطيع أتمتة جزء من العمليات الروتينية، والمسوق يستطيع تحليل جمهوره وصناعة نماذج متعددة من المحتوى، والمهندس يستطيع الاستفادة من أنظمة التصميم والمحاكاة الذكية. القيمة هنا لا تكمن في استبعاد الإنسان، وإنما في رفع قدرته على الإنتاج، ولذلك فإن الخطر الحقيقي ليس أن يستخدم العالم الذكاء الاصطناعي، بل أن يستخدمه الآخرون بينما نظل نحن نناقش هل نسمح به أم لا.

وهذا يقودني إلى قضية أعترتها من أخطر القضايا التي يجب أن تكون حاضرة في أي نقاش عربي حول التشغيل، وهي الفجوة بين التعليم واحتياجات سوق العمل. لدينا جامعات تخرج كل عام أعداداً كبيرة من الشباب، وفي المقابل نجد شركات تبحث عن موظفين يمتلكون مهارات محددة ولا تجد العدد الكافي منهم. هذه المفارقة تعني أن المشكلة ليست دائماً في غياب فرص العمل، وإنما قد تكون في عدم التوافق بين ما يتعلمه الطالب وما تحتاج إليه السوق. ولذلك أرى أن العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية وشركات التكنولوجيا ومراكز التدريب يجب أن تصبح أكثر قوة، وأن ينتقل الطالب خلال سنوات الدراسة من مرحلة تلقي المعلومات إلى مرحلة ممارسة العمل الحقيقي والمشاركة في مشروعات والتعامل مع الأدوات التي سيستخدمها أمامه بعد التخرج.

كما أنني أرى ضرورة أن نتوقف عن التعامل مع البطالة باعتبارها رقمًا فقط. بالمعنى معدلات البطالة مهمة، وهي مؤشر أساسي عند تقييم الأداء الاقتصادي، لكن الأرقام وحدها لا تكشف الصورة كاملة. هناك من يعمل في وظيفة لا تتناسب مع مؤهلاته، وهناك من يعمل لساعات طويلة يدخل محدود، وهناك من يمتلك شهادة جامعية لكنه لا يمتلك المهارات التي تسمح له بالانتقال إلى وظيفة أفضل. ولذلك فإن مفهوم جودة الوظيفة يجب أن يدخل بقوة في النقاش العربي، بحيث لا يكون الهدف مجرد إدخال المواطن إلى سوق العمل، وإنما تمكينه من الحصول على عمل منتج وآمن يوفر له دخلاً مناسباً وفرصة للتطور المهني.

وأنتقد كذلك أمام قضية المشروعات الصغيرة والمؤسسات الناشئة باعتبارها أحد أهم المسارات التي يمكن من خلالها مواجهة تحديات التشغيل في المنطقة العربية. من غير الواقعي أن ننظر من الحكومات أن توفر وظيفة لكل خريج، كما أن الشركات الكبرى مهما توسعت لن تستطيع استيعاب ملايين الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام. الحل يكمن في خلق اقتصاد يسمح للشباب



أتابع باهتمام كبير انعقاد الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر العمل العربي في القاهرة تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، بمشاركة ٢١ دولة عربية ونحو ٥٣٠ ممثلاً عن الحكومات وأصحاب الأعمال والاتحادات النقابية العمالية، وأرى أن أهمية هذا الحدث تتجاوز كثيراً فكرة انعقاد مؤتمر عربي دوري يناقش قضايا العمل والتشغيل. نحن أمام اجتماع عربي واسع يناقش واحدة من أكثر القضايا ارتباطاً بحياة المواطن ومستقبل الأجيال الجديدة، في وقت تشهد فيه سوق العمل العالمية تحولات متسارعة بفعل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتغير نماذج الإنتاج وطبيعة الوظائف والمهارات التي تبحث عنها المؤسسات. ولهذا أعتقد أن انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت يضع أمام المشاركين مسؤولية كبيرة، لأن الحديث عن النمو الاقتصادي والبطالة والتشغيل لم يعد ممكناً بمعزل عن السؤال الأهم: كيف نعد الإنسان العربي لسوق عمل تختلف جذرياً عما عرفناه خلال العقود الماضية؟



مستقبل العمل العربي في

عصر الذكاء الاصطناعي..

لماذا لم تعد الشهادة

وحدها كافية وأصبحت

المهارة مفتاح المنافسة؟



الذكاء الاصطناعي ليس

عدوًا للعامل العربي..

التكنولوجيا تفرض واقعاً

جديداً.. ومؤتمر العمل

العربي يبحث عن طريق

الاستفادة من فرصه

سوق عمل بلا حدود.. العمل عن بُعد والاقتصاد الرقمي يفتحان فرصاً جديدة أمام الشباب العربي ويفرضان منافسة عالمية غير مسبوقة

من التعليم إلى الوظيفة.. فجوة المهارات تفرض إعادة صياغة العلاقة بين الجامعات وأصحاب الأعمال استعداداً لمهن المستقبل

الدولة تضرب بيد من حديد على التجار بمبادرة خفض الأسعار



متابعة مستمرة لتوافر السلع ومعدلات الضخ وحركة السحب والأسعار في المنافذ المشاركة تكثيف ضخ السلع الأعلى طلباً من المواد الغذائية والخضروات والفاكهة والملابس

وتمنح هذه المتابعة الوزارة القدرة على التدخل السريع عند ظهور أي مؤشرات لنقص المعروض أو ارتفاع غير مبرر في معدلات الطلب، بما يساعد على الحفاظ على استقرار الأسواق وضمان استمرار تدفق السلع بالكمية المطلوبة. وشدد وزير التموين على استمرار التنسيق بين الوزارة والجهات المعنية والسلالات التجارية المشاركة، لضمان النظام الإمدادات وسرعة إعادة الضخ، بما يحقق الهدف الرئيسي للمبادرة المتمثل في زيادة الإتاحة والمعرض وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة. ولا تقتصر جهود زيادة المعروض عن الجانب الرقابي، حيث وجه الوزير باستمرار تكثيف الحملات على الأسواق والمنافذ المشاركة، ومتابعة الالتزام بالأسعار المعلنة وتوافر السلع، والتعامل الفوري مع أي ممارسات من شأنها التأثير على حركة الأسواق أو إتاحة المنتجات وأسعارها. كما شدد على اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات، بما يعكس توجه الدولة نحو الجمع بين توفير السلع وتوسيع منافذ البيع من جهة، وتشديد الرقابة ومواجهة أي ممارسات ضارة بالأسواق من جهة أخرى.

وتكسب هذه التحركات أهمية خاصة في ظل حرص الدولة على ألا تتحول زيادة الطلب على بعض السلع إلى فرصة للمالالة في الأسعار، وهو ما يدفع أجهزة الترميز والرقابة إلى التدخل السريع لضبط الأسواق وتميئة حركة البيع والتأكد من وصول المنتجات إلى المستهلكين بالسعر المعلن.

الشورى

أية الشويخ

التجارية إلى بناء شبكة أوسع من منافذ البيع التي تطرح السلع بأسعار مخفضة، بحيث لا تقتصر المبادرة على عدد محدود من المنافذ أو المناطق، وإنما تمتد إلى أكبر نطاق ممكن، بما يرفع مستوى المنافسة ويسهم في ضبط حركة الأسعار داخل السوق. وفي إطار خطة الوزارة للتوسع في قنوات إتاحة السلع، تم الاتفاق على إنشاء أول سوق دائمة في محافظة كفر الشيخ، بالتعاون بين جهاز تنمية التجارة الداخلية والشركة القابضة للصناعات الغذائية، لتكون قناة بيع مستمرة تسهم في زيادة المعروض وتوفير السلع والمنتجات للمواطنين بأسعار مناسبة. وتستهدف السوق الجديدة تقليل الحلقات الوسيطة بين المنتج والمستهلك، بما ينمكس على تكلفة تداول السلع وأسعار البيع النهائية، إلى جانب تعزيز المنافسة وتوفير مجموعة متنوعة من المنتجات في مكان واحد. كما تم الاتفاق على فتح باب تلقي طلبات الشركات والموردين الراغبين في عرض منتجاتهم داخل السوق، بهدف توسيع قاعدة المشاركين وزيادة تنوع المعروض، وفقاً للضوابط والقواعد المنظمة. ومن المقرر أن تضم السوق مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات والصناعات، تشمل المواد الغذائية، والخضروات والفاكهة من خلال ثلاثيات منافذ مخصصة، إلى جانب الملابس وعدد من المنتجات الأخرى، بما يجعلها قناة بيع متكاملة تخدم احتياجات المواطنين بصورة مستمرة. وتواصل غرفة العمليات متابعة تنفيذ المبادرة بصورة منتظمة، ولا تقتصر هذه المتابعة على رصد الأسعار المعلنة فقط، بل تمتد إلى التأكد من توافر السلع فعلياً داخل المنافذ، ومراجعة معدلات الضخ والسحب، وأرصدة المخزون، ومدى انتشار نقاط البيع المشاركة.

ورصد المناطق التي تشهد زيادة في الطلب، ثم إعادة توجيه الكميات إليها بصورة سريعة، بما يمنع حدوث نقص في المعروض أو استغلال أي تراجع مؤقت في الإمدادات لرفع الأسعار. وشدد الوزير على أن المتابعة المستمرة لحركة السلع تمثل أحد المحاور الرئيسية لعمل غرفة العمليات، مؤكداً ضرورة التعامل الفوري مع أي زيادة في معدلات الطلب، وتوجيه الكميات إلى المناطق والمنافذ التي تسجل معدلات سحب مرتفعة، بما يعزز كفاءة توزيع السلع ويضمن وصولها إلى المواطنين في الوقت المناسب. كما تابعت اللجنة موقف انتشار المبادرة داخل المنافذ المختلفة، وخططت للتوسع في قاعدة الجهات والسلالات التجارية المشاركة، بهدف زيادة التغطية الجغرافية وإتاحة السلع المخفضة في نطاق أوسع من المحافظات والمراكز والأحياء، بما يمنع عدداً أكبر من المواطنين فرصة الاستفادة من المبادرة. وفي خطوة تستهدف توسيع قاعدة المشاركة، وافقت اللجنة على انضمام سلسلة «لولو مارك» إلى مبادرة خفض أسعار السلع، على أن يتم طرح الأصناف المحددة ضمن المبادرة بالأسعار المعلنة نفسها، بما يعزز انتشارها ويوسع نطاق إتاحة المنتجات المخفضة. كما ناقشت اللجنة طلبات عدد من السلالات التجارية انضمام السلالات المستوفاة للضوابط خلال شهر سبتمبر الجاري، وفقاً للآليات المنظمة للمبادرة، بما يسهم في توسيع قاعدة المشاركة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص جهود الدولة لزيادة المعروض ودعم استقرار الأسواق. وتسعى وزارة التموين من خلال توسيع مشاركة السلالات

وفي هذا الإطار، كشفت وزارة التموين والتجارة الداخلية تحركاتها لمتابعة تنفيذ مبادرة خفض أسعار السلع، في ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن زيادة المعروض وضبط الأسواق وتوفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، مع التركيز على ضمان توافر المنتجات بصورة مستمرة داخل المنافذ المشاركة، وعدم السماح بحدوث أي نقص في الأصناف التي تشهد معدلات طلب مرتفعة. وترأس الدكتور شريف هاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، غرفة عمليات متابعة تنفيذ المبادرة، خلال الاجتماع الدوري للجنة المختصة، لمراجعة مستجدات التنفيذ، وموقف توافر السلع، ومعدلات الضخ، وحركة السحب في المنافذ المختلفة، إلى جانب متابعة الأسعار ومدى الالتزام بالمستويات المعلنة ضمن المبادرة. واستعرض الاجتماع الموقف التنفيذي منذ انطلاق المبادرة، ومعدلات توافر السلع في المنافذ المشاركة، وحركة الإقبال والسحب على مختلف الأصناف، إلى جانب انتظام عمليات الضخ وإعادة الإمداد وفقاً لمعدلات الطلب الفعلية، بما يضمن استمرار توافر السلع وعدم تعرض الأسواق لأي نقص في الأصناف الأساسية. ووجه وزير التموين تكثيف ضخ السلع التي تشهد إقبالاً مرتفعاً من المواطنين، وفي مقدمتها الجبن والصلصة والأرز والمربي والطحينة، مع متابعة حركة السحب يومية، ومراجعة أرصدة المخزون، وسرعة إعادة إمداد المنافذ بالكميات المطلوبة وفقاً لمعدلات الطلب، بما يضمن استدامة توافر السلع وعدم حدوث فجوات في المعروض. ويعكس هذا التوجه انتقال مبادرة خفض الأسعار من مجرد الإعلان عن أسعار مخفضة إلى منظومة متابعة مستمرة، تعتمد على قراءة حركة السوق بصورة يومية،

حرب على الجشع

تخوض الدولة مواجهة مباشرة مع موجات الغلاء والممارسات التي تؤثر على استقرار الأسواق، عبر تحركات متوالية تستهدف زيادة المعروض، وتوسيع نطاق السلع المخفضة، وتشديد الرقابة على المنافذ والأسواق، بما يضمن وصول المنتجات الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، ويحد من أي محاولات لاستغلال ارتفاع الطلب أو نقص المعروض لتحقيق مكاسب غير مبررة على حساب المستهلك.



كيف تخطط إسرائيل لـ«غزوة دمشق» قبل انتخابات الكنيست؟

إسرائيل إن وجودها مؤقت وأنه مرتبط بحماية حدودها خلال المرحلة الانتقالية في سوريا. وتكشف الأرقام السورية المعلنة بدورها حجم اتساع التشاؤم، إذ قال وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إن بلاده رصدت عشرات التوغلات الإسرائيلية خلال يوليو والتصف الأول من أغسطس، فضلاً عن مدهامات لمنازل في القنيطرة وريف دمشق وعمليات احتجاز لسوريين. ورغم هذا التصعيد، تقول دمشق إنها لا تزال تسعى إلى حل دبلوماسي بواسطة أمريكية، يقوم على اسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ما قبل ديسمبر ٢٠٢٤. في الوقت الذي تتمسك فيه إسرائيل بفكرة الاحتفاظ بمنطقة أمنية في الجنوب السوري ومنع عودة أي تشكيلات مسلحة تعبرها تهديداً. وهذه المفارقة بين المسار الدبلوماسي والتوسع الميداني تضع مستقبل الجنوب السوري أمام أكثر من احتمال، فإسرائيل من ناحية تتحدث عن اعتبارات أمنية مؤقتة، لكنها من ناحية أخرى تعزز وجودها العسكري وتوسع دورياتها وتنفذ عمليات أعمق داخل الأراضي السورية، بما تاتي ثمرات حول المدى الحقيقي لهذه السياسة. تأتي كل هذه التحركات قبل أسابيع قليلة من انتخابات الكنيست المقررة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦، وهي انتخابات يدخلها نتنياهو في واحدة من أصعب معاركه السياسية، بعد سنوات من الحرب والأزمات الداخلية والخلافات بشأن المسؤولية عن هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وتظهر استطلاعات الرأي الأخيرة حالة شبه تعادل بين المعسكر المؤيد لنتنياهو والمعسكر المناوئ له، دون وجود مسار واضح لأي منهما نحو أغلبية الـ ٦١ مقعداً اللازمة لتشكيل الحكومة. كما يتنافس الليكود وحزب «بشار» بزعامة رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت على صدارة المشهد الانتخابي.

الشورى

مروة بسيوني



يتم تداولها داخل بعض الدوائر العسكرية في ظل الوضع الجديد الذي تشكل بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤.

وهنا تكسب عبارة «غزو دمشق» معناها السياسي والعسكري الأخطر، فهي لا تشير حتى الآن إلى خطة معلنة أو قرار رسمي، وإنما إلى مستوى النقاش الذي وصلت إليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بشأن الحدود الممكنة لعملياتها داخل سوريا، وما إذا كانت ستظل محصورة في الجنوب أم يمكن أن تمتد إلى مناطق أكثر عمقاً إذا اعتبرت إسرائيل أن مصالحها الأمنية تتطلب ذلك. وترداد خطورة هذا النقاش عن حقيقة أن إسرائيل لم تعد تكتفي بوجودها في المنطقة الغازية التي كانت خاضعة لتدابير فك الاشتباك عام ١٩٧٤، وإنما أقامت مواقع أعمق داخل الأراضي السورية، وهو ما تعتبره دمشق والأمم المتحدة انتهاكاً للسيادة السورية ولترتيبات فض الاشتباك. وقد وصفت لجنة التحقيق الدولية الوجود الإسرائيلي في بعض مناطق الجنوب بأنه «احتلال حربي»، وحذرت من أن بعض الممارسات، ولا ينيها احتجاج مدنيين سوريين ونقلهم، قد ترقى إلى جرائم حرب. وفي المقابل، تقول

الجبهة السورية، حيث نفذ الجيش الإسرائيلي في مطلع سبتمبر مناورة واسعة على الحدود السورية، قال إنها تستهدف دفع الجاهزية للتعامل مع «حوادث مفاجئة ومعقدة»، وشارك فيها جنود من الفرقة ٦١٠ وقوات أخرى وأجهزة إنقاذ وسلطات مدنية. ويعكس هذا التحرك انتقال الجبهة السورية إلى مكان أكثر تقدماً في الحسابات العسكرية الإسرائيلية، تتحدث إعلان نتنياهو نفسه، خلال زيارة إلى جبل الشيخ داخل الأراضي السورية في ٩ سبتمبر، أن إسرائيل لن تسمح بتشكيل ما وصفه بجيش إرهابي، على حدودها، مؤكداً أن قواته ستواصل العمل لمنع أي تمرکز بتهربه تهديداً أمنياً. وفي هذا السياق، جاءت تقارير إعلامية إسرائيلية تتحدث عن اتساع غير مسبوق في حجم النشاط داخل سوريا، ونقل عن ضباط إسرائيليين تقديرات تعكس استعداداً لمواصلة التقدم الميداني إذا اتخذ المستوى السياسي قراراً بذلك. ومن أخطر ما ورد في هذه التقارير الحديث عن طرح فكرة التقدم نحو دمشق داخل نقاشات عسكرية، وهو طرح شديد الحساسية لا ينيي وجود قرار إسرائيلي بغزو العاصمة السورية، لكنه يكشف حجم السيناريوهات التي

تدخل التحركات العسكرية الإسرائيلية داخل سوريا مرحلة أكثر خطورة واتساعاً، مع تزايد عمليات التوغل والانتشار في الجنوب السوري، بالتوازي مع نقاشات داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حول مدى عمق العمليات الممكنة داخل الأراضي السورية. في وقت تقرب فيه إسرائيل من انتخابات كنيست حاسمة يخوضها بنيامين نتنياهو وسط منافسة محدودة واستطلاعات لا تمنح معسكره أغلبية مريحة.

تأتي هذه التطورات بينما تعمل إسرائيل على تثبيت وجود عسكري أوسع داخل جنوب سوريا، بعد أن تحولت العمليات من ضربات جوية متقطعة إلى دوريات وعمليات برية ونقاط عسكرية ثابتة وتحركات تمتد بصورة أعمق داخل محافظات القنيطرة ودرعا ومحيط دمشق. وأكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا التابعة للأمم المتحدة أن النشاط العسكري الإسرائيلي في الجنوب السوري أصبح أكثر استمراراً وترسناً، مع تكرار التوغلات البرية والدوريات والمدهامات وعمليات التفتيش، فضلاً عن إقامة نقاط تفتيش وبنية عسكرية داخل الأراضي السورية، خاصة في القنيطرة ودرعا.

ويبعث هذا التطور الحديث الإسرائيلي عن توسيع العمليات وزنا أكبر، إذ لم تعد المسألة مرتبطة فقط بإنشاء منطقة عازلة بالقرب من الجولان، بل باتت القوات الإسرائيلية تتحرك داخل نطاق جغرافي أوسع، وسط حديث متكرر عن القيادة العسكرية والسياسية من منع أي قوة تعبرها إسرائيل معادية من تأسيس وجود عسكري بالقرب من حدودها. وتشير التقارير الإسرائيلية إلى أن المؤسسة العسكرية تبرر التوسع في النشاط الميداني بضرورة اكتشاف ما تصفه بالتهديدات مبكراً وملاحقتها قبل وصولها إلى الحدود، وهي الرؤية التي ظهرت كذلك في تصريحات رئيس الأركان الإسرائيلي إيل زاهامر، الذي قال خلال زيارة للقوات الموجودة في جنوب سوريا إن الجيش لن يسمح لقوات معادية بالتمركز على الحدود، وأنه سيستخدم القوة عندما يرى ذلك ضرورياً.

وتتزامن هذه السياسة مع استعداد عسكري متزايد على

لعبة نتياهو الأخيرة



قوات الاحتلال الإسرائيلي تكثف عملياتها داخل الأراضي السورية

اللعب بالبنار



إيران طلبت من الحوثيين تصعيد هجماتهم ووعدهم بمزيد من التمويل والأسلحة

أسرار أخطر ضربة ضد السعودية وأغلاق أكبر خط نفط

وجاء الهجوم على خط الأنابيب السعودي من الأراضي العراقية ليضع بغداد بدورها أمام أزمة كبيرة، بعدما أعلنت السلطات العراقية أن التحقيقات أظهرت انطلاق الهجوم من داخل أراضيها، في وقت تشتط فيه جماعات مسلحة مرتبطة بإيران. وأقالت الحكومة العراقية قائداً عسكرياً مسؤولاً عن العمليات في محافظة ميسان بعد التحقيق في الهجمات، في مؤشر على حجم القلق داخل بغداد من تحول الأراضي العراقية إلى منصة لصراع إقليمي جديد. كما أعلنت السلطات العراقية اتخاذ إجراءات احترازية شملت تشديد السيطرة على الحدود مع إيران، بالتوازي مع رسائل سياسية تؤكد رفض استخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار، والتشديد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس النواب العراقي هيت الحلويسي رفض استخدام الأراضي أو الأجواء العراقية في تهديد أمن السعودية أو أي دولة مجاورة، مشدداً على أن مثل هذه التحركات تتعارض مع مصالح العراق وسيادته، وأن استمرار نشاط الجماعات المسلحة خارج سيطرة مؤسسات الدولة يهدد بجرير البلاد إلى صراعات لا تخدم مصالحها الوطنية.

وتكشف هذه التطورات عن اتساع دائرة الأزمة إلى مستوى يهدد بتوترات أكثر من دولة في مسار التصعيد، بعدما أصبح العراق مطالباً بمنع استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق للهجمات، في حين تواجه السعودية تهديدات مباشرة لنشاطاتها النفطية، بينما يوسع الحوثيون نطاق عملياتهم العسكرية وتحركاتهم في اليمن والبحر الأحمر.

الشورى

مروة بسيوني



أكبر على التأثير في حركة السفن وأسعار الطاقة وسلاسل الإمداد. وتشير التطورات الأخيرة إلى أن التحرك الحوثي لم يكن منفصلاً عن الحسابات الإقليمية الأوسع، فقد نقلت «رويترز»، وفق ما أعادت نشره مصادر متابعية للتقرير، عن مصدرين إيرانيين أن طهران طلبت من الحوثيين تصعيد هجماتهم ضد السعودية، مع وعود بتقديم مزيد من التمويل والأسلحة وإرسال ضباط كبار للمساعدة، وهو ما يربط بصورة مباشرة بين تصاعد العمليات الحوثية وبين اتساع الهجمة الإقليمية. ويمثل هذا التطور أحد أخطر المؤشرات على انتقال الصراع من مرحلة تبادل الضربات المحدودة إلى معاملة استخدام عدم سباحة في الوقت نفسه للضغط على خصوم إيران في المنطقة، سواء عبر العراق أو اليمن أو الممرات البحرية الحيوية.

لتعطلة يمكن أن يضغط على قدرة المملكة على تحويل جانب كبير من صادراتها بعيداً عن الخليج العربي، في وقت ترتفع فيه أسعار النفط مجدداً فوق مستوى ١٠٠ دولاراً للبرميل بفعل المخاوف من اتساع نطاق الحرب وتهديد طرق الإمداد الرئيسية. ويزداد المشهد خطورة مع تحرك الحوثيين بالتوازي على الضفة الأخرى من شبه الجزيرة العربية، بعدما تمكنوا من التقدم على طول الساحل الغربي لليمن والوصول إلى مواقع إستراتيجية عند مدخل البحر الأحمر، بما في ذلك جزيرة بريم «ميون» الواقعة في مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية في العالم. ويعني ذلك عملياً أن الضغط لم يعد يتركز حول مضيق هرمز فقط، وإنما أصبح يمتد إلى باب المندب والبحر الأحمر أيضاً، ما يضع خطوط تصدير الطاقة والتجارة الدولية أمام تهديد مزدوج، يفتح أي تصعيد جديد قدرة

دخلت المواجهة في الشرق الأوسط مرحلة أكثر خطورة بعدما امتدت الضربات إلى واحد من أهم شرايين تصدير النفط السعودي، بالتزامن مع توسع الحوثيين على ساحل البحر الأحمر وسيطرتهم على مواقع إستراتيجية بالقرب من باب المندب، في مشهد يهدد بوضع إمدادات الطاقة العالمية تحت ضغط متزامن من جانبي شبه الجزيرة العربية، مضيق هرمز شرقاً، والبحر الأحمر وباب المندب غرباً. جاءت الضربة التي استهدفت خط أنابيب «الشرق-الغرب» السعودي لتكثف مستوى جديداً من التصعيد، بعدما اضطرت المملكة إلى وقف تشغيل الخط بصورة مؤقتة كإجراء احترازي عقب تعرضه لهجوم بطائرات مسيرة، في وقت كان يمثل فيه هذا المسار أحد أهم البدائل التي تعتمد عليها الرياض لتجاوز اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز. وأكدت السعودية والعراق أن الهجوم انطلق من الأراضي العراقية، فيما تحركت بغداد للتحقيق في الحادث واتخاذ إجراءات ضد مسؤولين عسكريين على خلفية الاختراق الأمني.

وتكمن خطورة استهداف خط «الشرق-الغرب» في أنه ليس مجرد منشأة نفطية محلية، وإنما شريان إستراتيجي يمتد لنحو ١٢٠٠ كيلومتر عبر الأراضي السعودية، ويتيح نقل الخام من مناطق الإنتاج في الشرق إلى ساحل البحر الأحمر، بعيداً عن مضيق هرمز الذي تعرض خلال الأشهر الأخيرة لضغوط أمنية وعسكرية متصاعدة. ومع اتساع رقعة الصراع، تحول الخط إلى أحد أهم مسارات الأمان بالنسبة لصادرات النفط السعودية، إذ تشير تقديرات نقلتها تقارير دولية إلى أنه كان يحمل خلال الفترة الأخيرة كميات تقدر بعدة ملايين من البراميل يومياً، وهو ما جعل تعطيله المفاجئ مصدر قلق مباشر للأسواق العالمية، خاصة مع تراجع حركة الشحن عبر هرمز واضطراب طرق الملاحة في البحر الأحمر. ولذلك لم يكن إغلاق الخط مجرد إجراء فني، بل حمل أبعاداً اقتصادية وإستراتيجية واسعة، لأن أي استمرار طويل



محمد فودة يكتب عن فوضى المهرجانات؛

Mohamed-Foda@gmail.com

مهرجانات «بير السلم» تقتل الفن

«دكاكين الوهم» تغتال الإبداع وتستنزف القوى الناعمة

جوائز «بالجملة» وشهادات بلا معايير.. مهرجانات عشوائية تضلل الجمهور

نجوم من ورق يتصدرون المشهد.. وأصحاب الموهبة يدفعون ثمن الفوضى

فوضى بلا ضوابط.. العبث بالمشهد الفني يهدد قيمة الثقافة المصرية

الكرامة الفنية، لقد استغلت منصات التواصل الاجتماعي هذه الظاهرة، حيث أصبحت وسيلة للترويج لهذه المهرجانات الوهمية، وتسويق فكرة التكريم الرخيص والفوري.

وإحفاقا للحق لآبد من وجود حلول فورية لمواجهة هذه الظاهرة التي توغلت بشكل كبير لذا أعتقد أنه لآبد من تشديد الرقابة، فيجب على الجهات المعنية تشديد الرقابة على تنظيم المهرجانات، والتأكد من أنها تستوفي المعايير الفنية والثقافية المطلوبة، كما يجب توعية الجمهور بأهمية دعم المهرجانات الفنية الحقيقية، وكيفية التمييز بين المهرجانات الحقيقية والمهرجانات الوهمية، أيضا يجب دعم المبدعين الحقيقيين وتوفير المنصات المناسبة لعرض أعمالهم، وتشجيع التعاون بين المؤسسات الفنية المختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة، وتنظيم فعاليات فنية مشتركة، وسن قوانين رادعة ضد المنظمين الذين ينظمون مهرجانات وهمية، وتغليظ العقوبات عليهم، فظاهرة تكريم الفنانين في مهرجانات وهمية هي ظاهرة خطيرة تهدد مصداقية الوسط الفني بالكامل، بل تهدد مصداقية الصناعة نفسها، ويجب على الفنانين أن يكونوا حذرين ويختاروا بعناية الفعاليات التي يشاركون فيها، كما يجب على المؤسسات الثقافية وال جماهير أن يتحملا مسؤوليتهما في دعم الفن الحقيقي ومكافحة الظواهر المزيفة، وقد يتساءل الكثيرون عن الدوافع التي تدفع بعض الفنانين للمشاركة في هذه المهرجانات، قد يكون بعضهم يبحث عن الشهرة السريعة، أو عن فرصة للترويج لأعماله، أو ببساطة بسبب الجهل بطبيعة هذه الفعاليات، ولكن مهما كانت الأسباب، فإن المشاركة في مثل هذه المهرجانات تقلل من قيمة الفنان وإنجازاته، ويتحمل الفنانون والفنانات مسؤولية كبيرة في الحفاظ على كرامتهم الفنية، فهم مطالبون بالتحري عن أي فعالية فنية قبل المشاركة فيها، والتأكد من مصداقيتها وقيمتها الفنية.

شخص، مهما كانت كفاءته الفنية، أن يصنع لنفسه هالة من الشهرة عبر هذه المنصات، فمن خلال الحملات التسويقية المدفوعة والإعلانات المستهدفة، يمكن لهذه المهرجانات الوهمية أن تخلق زوينة إعلامية ضخمة، وتروج لنفسها على أنها حدث فني ضخم، بينما هي في الحقيقة لا تعدو كونها فقاعة صابون سرعان ما تتفجر، تلك المهرجانات تستغل قوة وسائل التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات المغلوطة، وتضخم الأحداث الصغيرة لتبدو أكبر مما هي عليه، فهم يخلقون جماهير وهمية من المتابعين والمشاركين، ويستخدمون هذه الجماهير للتأثير على الرأي العام، وفرض أجنداتهم الخاصة، وبالتالي، فإننا نشهد اليوم ظاهرة غريبة، حيث يتم الاحتفاء بـ «نجوم» لا يمتلكون أي موهبة حقيقية، ولا يساهمون بأي شكل من الأشكال في تطوير المشهد الفني.

إن هذه الحيلة التسويقية الذكية، التي تعتمد على استغلال نقاط ضعف البشر ورغبتهم في الشهرة والاعتراف، تهدد بتشويه مفهوم النجاح الفني، وتحويله إلى مجرد لعبة أرقام ومتابعين، فبدلا من التركيز على الجودة الفنية والإبداع، أصبحنا نركز على الكم والضجة الإعلامية، مما يؤدي إلى تدهور الذوق العام، وتشجيع الإنتاج الفني الرديء، ولعل أخطر ما في الأمر هو أن هذه المهرجانات الوهمية تستهدف الشباب، الذين هم أكثر عرضة للتأثير من قبل وسائل التواصل الاجتماعي، فهي تقدم لهم نماذج مشوهة للنجومية، وتزرع في أذهانهم فكرة أن الشهرة يمكن تحقيقها بسهولة وبسرعة، دون الحاجة إلى بذل أي جهد أو امتلاك أي موهبة حقيقية، ولعل كثيرين يتساءلون كيف لأصحاب الإبداع أن يقعوا في فخ هذه الفعاليات التي يتم الترويج لها عبر قنوات مشكوك في مصداقيتها؟ إن هذا الأمر يعكس حالة من الارتباك والبحث عن أي نوع من التكريم، حتى لو كان على حساب

هذه المهرجانات الوهمية هي فعاليات تدعي أنها فنية وثقافية، ولكنها في الحقيقة لا تتعدى كونها تجمعات لا تمتلك أي قيمة فنية أو ثقافية حقيقية، فهي تستغل أسماء كبار الفنانين والمبدعين، وتروج لنفسها على أنها منصة لتكريم صناع أحدث الأعمال الفنية، ولكنها في الواقع لا تقدم أي إضافة حقيقية للمشهد الفني، وللحق فإن هذه الظاهرة لها أثر سلبي على الساحة الفنية حيث تساهم المهرجانات الوهمية في تدهور الذوق العام، وتقدم تنظيمات ومحتوى رديئا لا يرتقي إلى مستوى الطموحات الفنية، مما يؤدي إلى تشويه مفهوم الفن لدى الجمهور، كما تستغل هذه المهرجانات أسماء كبار الفنانين والمبدعين، مما يشوه صورتهم ويقلل من مكانتهم الفنية، وتخلق المهرجانات الوهمية منافسة غير شريفة مع المهرجانات الحقيقية، مما يؤدي إلى إضعاف دور هذه المهرجانات وحرمان الجمهور من الفعاليات الفنية الحقيقية، كما أنها تستنزف الكثير من الوقت والجهد والمال، دون تقديم أي مردود فني أو ثقافي، وتشجع هذه المهرجانات على إنتاج أعمال فنية رديئة لا تستحق العرض، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج الفني بشكل عام. ولعل من أهم أسباب انتشار المهرجانات الوهمية الرغبة في تحقيق مكاسب سريعة، إذ تسعى بعض الجهات إلى تحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال التنظيم الفني أو الثقافي، كما يسعى البعض إلى تحقيق الشهرة الزائفة من خلال تنظيم هذه المهرجانات، دون امتلاك أي مؤهلات فنية أو ثقافية، أيضا غياب الرقابة الفعالة على هذه المهرجانات يشجع على انتشارها وتكاثرها، كما يسهل على المنظمين خداع الجمهور وتسويق هذه المهرجانات على أنها مهرجانات فنية حقيقية.

وللأسف، فإن عصر وسائل التواصل الاجتماعي قد زاد الطين بلة، حيث أصبح بإمكان أي



لا يوجد شيء في

مجتمعنا أكثر غرابية من

تلك المهرجانات التي

تقام واحدا تلو الآخر، فقد

عادت هذه الظاهرة لتطل

برأسها من جديد، وتثير

الجدل والقلق في الأوساط

الفنية والثقافية، هذه

الظاهرة التي يحلو لي أن

أطلق عليها «مهرجانات

بير السلم» أو «مهرجانات

السبوبة» تتخذ من الفن

والثقافة ستارا لتحقيق

أغراض شخصية، باتت

تشكل تهديدا حقيقيا

للمشهد الفني، وتساهم

في تدهور الذوق العام،

وتتشويه صورة الفن

والثقافة.

المنظومة الإلكترونية لشراء تذاكر المواقع الأثرية والمتاحف

صابر سالم

يكتب:

لم يعد التحول الرقمي في قطاع السياحة والآثار ترفاً إدارياً أو مجرد وسيلة لتحديث شكل الخدمة، بل أصبح جزءاً أساسياً من قدرة الدولة على تقديم تجربة سياحية أكثر كفاءة وتنظيماً، تتناسب مع ما يشهده العالم من تطور سريع في أنظمة الحجز والدفع وإدارة حركة الزائرين.

ومن هنا نكتسب الخطوة التي اتخذتها وزارة السياحة والآثار بإطلاق المنظومة الإلكترونية الجديدة لدفعوات الشركات «CPS Corporate Payment System» أهمية خاصة، لأنها تمثل انتقالاً حقيقياً من الإجراءات التقليدية إلى منظومة أكثر سرعة ومرونة في تعامل شركات السياحة مع المواقع الأثرية والمتاحف. المنظومة الجديدة تسمح لشركات السياحة المرخصة بشراء التذاكر المجمعة وسداد قيمتها إلكترونياً، سواء من خلال التحويلات البنكية المباشرة أو باستخدام البطاقات المصرفية، عبر نظام مؤمن يعمل على مدار الساعة ومن أي مكان. وهذه وحدها نقلة مهمة، لأنها تختصر كثيراً من الوقت والإجراءات التي كانت تحتاجها الشركات لإتمام عمليات الحجز والسداد.

لكن الأهمية الحقيقية للمنظومة لا تتوقف عند توفير الوقت والجهد فقط، فكل خطوة في اتجاه تقليل التعامل التقني تعني مزيداً من الانضباط والشفافية والحوكمة، كما تقلل احتمالات الأخطاء البشرية وتسمح بوجود سجل واضح ودقيق للمعاملات.

وعندما نتحدث عن قطاع مثل السياحة، فإن سرعة الإجراءات ليست مسألة إدارية داخلية فقط، بل تنعكس مباشرة على السائح نفسه. فكل دقيقة يتم توفيرها في عمليات شراء التذاكر والحجز والتنظيم تعني تقليل التكدس أمام منافذ الدخول، وتحسين حركة المجموعات السياحية، ومنح الزائر تجربة أكثر راحة وتنظيماً.

ولهذا فإن حديث وزير السياحة والآثار شريف فتحي عن أن التحول الرقمي أحد المحاور الرئيسية في إستراتيجية الوزارة يمثل اتجاهًا مهمًا يجب البناء عليه، لأن المناهضة السياحية اليوم لم تعد تعتمد فقط على امتلاك المقاصد الأثرية أو الطبيعية المتميزة، وإنما كذلك على مستوى الخدمات التي يحصل عليها الزائر منذ لحظة التخطيط للرحلة وحتى مغادرته.



ومن النقاط المهمة أيضاً أن تصميم المنظومة جاء وفق معايير حديثة لتجربة المستخدم، مع تقليل خطوات الحجز والشراء وتوفير واجهة مبسطة، إلى جانب تطبيق معايير لأمن السيبراني لحماية المعاملات المالية. وهذه مسألة أساسية، لأن نجاح أي منظومة رقمية لا يعتمد فقط على وجودها، وإنما على سهولة استخدامها وشعور المستخدم بالثقة والأمان أثناء التعامل معها.

كما أن وجود منظومة رقمية متكاملة يوفر للدولة بيانات أكثر دقة عن حركة الزيارات، وأعداد التذاكر، وأوقات الذروة، وحجم الإقبال على المواقع المختلفة. هذه البيانات لا تقل أهمية عن عملية التحصيل نفسها، لأنها تساعد في التخطيط، وتوزيع الخدمات، وتحديد احتياجات المواقع، واتخاذ قرارات أكثر دقة فيما يتعلق بإدارة الزيارة.

المحاور الرئيسية في

إستراتيجية الوزارة

الشورى

08

الخميس

١٧ سبتمبر ٢٠٢٦ م ٦ ربيع ثان ١٤٤٨ هـ

Thursday • 17 Sept 2026 • Issue No 480

منوعات



العباس السكري

يكتب:

هنا الزاهد لا تصلح للبطولة المطقة

ممثلة أدوار ثانية جيدة.. لكن البطولة المطقة أكبر من إمكانياتها

أنا لا أنكر موهبتها، ولا أرى أن المشكلة في غياب الإمكانيات تماماً، لكن الموهبة وحدها لا تكفي لصناعة بطلة مطقة، خصوصاً في وقت أصبح فيه الجمهور أكثر قدرة على التفرقة بين التجومية الحقيقية وبين مجرد الحضور على الشاشة، وهنا الزاهد لديها حضور لطيف وقبول جماهيري واضح، لكنها تحتاج في رأيي إلى العمل أكثر على أدائها التمثيلية، وعلى قدرتها على تقديم الشخصيات المركبة التي تحمل أكثر من طبقة، لأن البطلة الرئيسية مطالبة بأن تكون محور الحكاية وليس مجرد جزء بارز منها.

وعندما أتذكر بدايات هنا الزاهد، أجد أنها كانت تمتلك فرصة جيدة للترشح الطبيعي، من أدوار صغيرة إلى أدوار أكثر تأثيراً، ثم إلى شخصيات تمنحها مساحة أكبر لاختيار قدراتها، وهذا التدرج كان يمكن أن يمنحها خبرة أكثر ويجعل انتقالها إلى البطولة المطقة أكثر إقناعاً، لكن ما حدث هو أن مساحة البطولة كبرت قبل أن تتطور الأدوات بالقدر نفسه، ولذلك أصبح هناك أحياناً شعور بأن الشخصية التي تقدمها أكبر من المساحة التي تستطيع السيطرة عليها تمثيلاً.

المشكلة أيضاً أن البطولة المطقة تضع الممثل تحت اختبار مختلف تماماً، فلا يوجد هنا نجم آخر يمكن أن يحمل جانباً من المسؤولية أو يخفف من نقاط ضعف، وإنما تصبح كل تفاصيل العمل مرتبطة بقدرة البطل على جذب المشاهد وإيقاعه متاعاً من الحلقة الأولى أو المشهد الأول حتى النهاية، وفي حالة هنا الزاهد اعتقد أن هذه القدرة تحتاج إلى مزيد من التكوين، خصوصاً فيما يتعلق بالتنوع والانفعال والقدرة على الانتقال السلس بين الحالات النفسية المختلفة، وهي أمور لا تأتي بمجرد الشهرة أو القبول وإنما تحتاج إلى خبرة واختياريات فنية محسوبة.

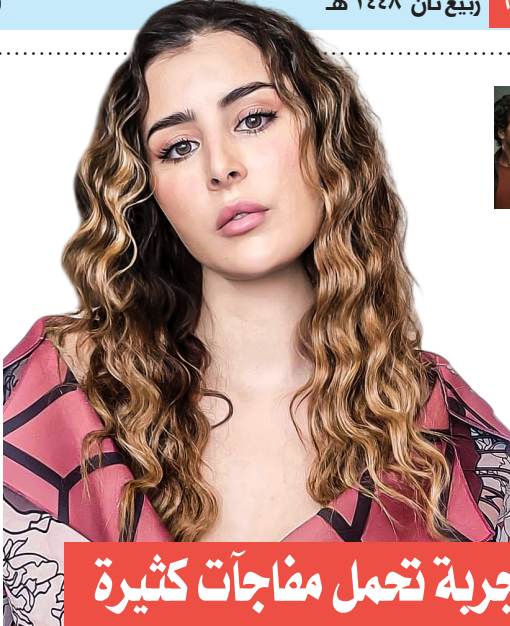
ومن وجهة نظري، سيكون من الأفضل لها أن تستغل نفسها الآن تتعامل مع البطولة المطقة باعتبارها الهدف الوحيد، لأن بعض الممثلين يضيئون قيمتهم الحقيقية عندما يختارون أدواراً صعبة حتى لو لم تكن البطولة فيها كاملة، والدور القوي الذي يترك أثر لدى الجمهور قد يكون أهم كثيراً من بطولة كاملة لا تضيف إلى رصيد المثلة، واعتقد أن هنا الزاهد ما زالت تملك فرصة كبيرة لصناعة هذا الرصيد إذا انجذبت إلى شخصيات أكثر تحدياً وابتعدت قليلاً عن المناطق الآمنة التي أعاد الجمهور أن يراها فيها، واعتقد أن النقطة الأهم التي يجب التوقف أمامها هي أن صناعة النجمة لا تتم بمجرد منحها البطولة، بل العكس هو الصحيح، فالبطولة تأتي في العادة نتيجة تراكم فني طويل يجعل الجمهور يشعر بأن المثلة أصبحت قادرة على قيادة الحكاية وليس فقط المشاركة فيها، وهنا الزاهد ربما لم تحصل حتى الآن على هذا التراكم بالقدر الذي يجعلني مقتنعاً بأنها وصلت إلى هذه المرحلة، خصوصاً أن بعض الشخصيات التي قدمتها كبطلة لم تمنحها فرصة حقيقية لأظهار مناطق جديدة في أدائها، وبقي حضورها في أحيان كثيرة معتمداً على صفاتها الطبيعية من خفة الظل والقبول والكاريزما أكثر من اعتمادها على تحول تمثيلي واضح من عمل إلى آخر، وهذه الصفات مهمة بالتأكيد لكنها لا تكفي وحدها عندما تصبح المثلة هي مركز العمل ومحوره الأساسي، لأن المشاهد في هذه الحالة ينتظر منها أن تفاجئه وأن تجعله يصيد الشخصية حتى لو كانت بعيدة تماماً عن صورتها المعتادة، وهنا تحديداً أرى أن أمام هنا الزاهد مساحة كبيرة للعمل والتطور، وربما يكون التحدي الحقيقي بالنسبة إليها في المرحلة المقبلة هو أن تتخلص من الصورة التي أصبحت مرتبطة بها لدى الجمهور وأن تبحث عن أدوار لا تشبهها، شخصيات أكثر قسوة أو تعقيداً أو عمقا، وأن تدخل إلى مناطق تمثيلية تحتاج إلى مجهود حقيقي وليس فقط إلى حضور لطيف على الشاشة، لأن المثلة التي تريد تثبيت أقدامها كبطلة مطقة تحتاج إلى أن تجعل الجمهور ينتظر أداها قبل أن تنتظر شكل الشخصية أو طبيعة القصة، وعندما تفعل هنا الزاهد إلى هذه المرحلة سيكون من السهل جداً إعادة النظر في هذا الحكم، أما في الوقت الحالي فأرى أن منحها مساحة أكبر للتجربة والتوقف قبل تحميلها وحدها مسؤولية عمل كامل قد يكون في مصلحتها الفنية أكثر من الاستمرار في وضعها مباشرة أمام اختبار البطولة المطقة، فالفشل في دور كبير لا يعني نهاية الموهبة، لكن التوقف عن التطور بعد الوصول إلى البطولة قد يكون هو الخطر الحقيقي على أي ممثلة شابة ما زالت تملك فرصة واسعة لتقديم نفسها بصورة مختلفة.

بين الحكيم على هنا الزاهد يجب أن يكون قاسياً أو نهائياً، فهي لا تزال تملك الوقت والفرصة لتطوير أدواتها وثابت أن لديها ما هو أكثر من الحضور والكاريزما، لكنني أرى أن هناك فارقاً يجب الاعتراف به بين ممثلة جيدة في أدوار يعينها ونجمة قادرة على حمل بطولة مطقة بمفردها، وهذه المسافة لا تزال موجودة، والأفضل أن يتم التعامل معها باعتبارها أمرًا مفروغاً منه، فالبطولة الحقيقية لا تمنحها الأفيشات ولا ترتيب الأسماء، وإنما تفرضها قدرة الممثل على إقناع الجمهور بأنه بالفشل صاحب الحكاية.



المحاور الرئيسية في

إستراتيجية الوزارة



في رمضان ٢٠٢٦ غبت عن الدراما التلفزيونية، لكنك حضرت إذاعياً مع أحمد حلمي في «سنة أولى جواز».. كيف كانت التجربة؟

كانت تجربة مختلفة وممتعة جداً، خصوصاً أنها أول تجربة إذاعية بالنسبة لي. البعض يتصور أن التمثيل في الإذاعة أسهل لأنك لا تنف أمام كاميرا، لكن الحقيقة أنك تفقد أدوات كثيرة جداً. لا توجد نظرة عين ولا حركة جسد ولا تعبير وجه، وكل شيء يجب أن يصل للمستمع من خلال صوتك فقط.

«العمل مع أحمد حلمي؟» أحمد حلمي لديه خفة ظل خاصة جداً، والأجمل أنه لا يخلط إلى أن يبذل مجهوداً لكي يجعلك تضحك، وجوده يتجلى حالة مريحة، وهذا مهم جداً في عمل يعتمد على الكوميديا والمواقف اليومية بين زوجين في السنة الأولى من الزواج. استمتعت بالتجربة لأنها قدمتني في مساحة مختلفة.

«هل يمكن أن تكرري تجربة الدراما الإذاعية؟» طبعاً. التجربة علمتني أشياء كثيرة كممثلة، وأحب دائماً أن أجرب أدوات جديدة. الوقوف على المسرح يختلف عن السينما، والسينما تختلف عن التلفزيون، والإذاعة لها عالم آخر تماماً. في النهاية نحن نحكي قصة، لكن وسيلة الحكى تغير أدوات الممثل.

«الفاوي» أيضاً قدمك في منطقة مختلفة أمام أحمد مكي.. ماذا بقي منك من شخصية فاطمة؟ أحببت فاطمة لأنها جاءت في وقت كنت أريد فيه الابتعاد قليلاً عن الشخصيات الثقيلة جداً نفسياً التي قدمتها قبلها. كما كنت أريد منذ فترة في العمل مع أحمد مكي، لأن له أسلوباً وشخصية فنية خاصة. التجربة كانت مختلفة، وهذا هو الشيء الذي أبحث عنه دائماً.

«وظهرت كذلك في «معاوية» بشخصية ميسون بنت بحدل.. هل الأعمال التاريخية أصعب؟» بالتأكيد لها صعوبة خاصة، بداية من اللغة وحتى شكل الحركة والملابس وطبيعة الزمن الذي تعيش فيه الشخصية، الفصحى وحدها تحتاج إلى تركيز كبير، لأنك يجب ألا تكون مشغولاً بالنطق على حساب الإحساس. أحب الأعمال التاريخية، لأنها تسمح للممثل بأن يعيش زمناً لم يعيشه أصلاً، لكن هذا يجعل المسؤولية أكبر.

«هل تشعيرين بأنك أصبحت أكثر انتقائية في اختيار أدوارك؟» نعم، وهذا طبيعي. في البداية يكون لديك حماس لتجربة كل شيء، وبعد سنوات تبدأ في معرفة نفسك أكثر، ماذا يناسبك؟ وماذا قدمت من قبلك؟ وما المنطقة التي لم تدخلها حتى الآن؟ أصبحت أسأل نفسي عندما أقرأ أي سيناريو: لماذا أقدم هذه الشخصية تحديداً؟ وهل سأضيف بها شيئاً لي ما قدمته؟

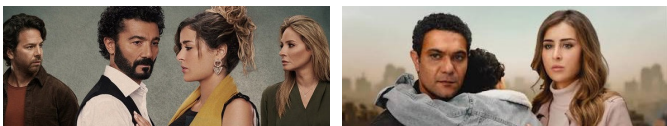
«هل البطولة المطقة أصبحت هدفاً بالنسبة لك؟» لا أحب التفكير بهذه الطريقة. البطولة جميلة بالتأكيد وأي فنان يسعد عندما يحمل عملاً، لكنني لا أريد بطولة مجرد أول. أكتب اسمي أولاً. يمكن أن أشارك في بطولة جماعية جيدة جداً وتكون الشخصية أهم بالنسبة لي من عمل كامل لا أشعر به. ما يهمني هو أن أحب الدور وأصدقته.

«وماذا عن رمضان ٢٠٢٧؟» حتى الآن لم أحسم العمل الذي سأشارك به. أقرأ أكثر من مشروع، لكنني لا أحب الإعلان عن شيء قبل الاتفاق النهائي. الموسم الرمضاني مهم جداً بالتأكيد، لكن فكرة الوجود كل عام ليست هدفي. إذا وجدت العمل الذي أشعر بأنه مناسب ساكون موجودة، وإذا لم أجده فمن الأفضل أن أنتظر.

«بعد سنوات من العمل في مصر.. هل ما زال هناك إحساس بالغربة؟» مصر أصبحت جزءاً مهماً جداً من حياتي ومشواري. في البداية كنت أتى للتصوير ثم أعود، لكن مع الوقت أصبحت لدي حياة وأصدقاء وأماكن أحبها هنا. وفي الوقت نفسه تونس تظل البيت والعائلة والجذور. أشعر بأن وجودي بين البلدين منحني شراً إنسانياً وفيما كبيراً.

الشورى

عبدالمعظم محمود



عائشة بن أحمد:

لا أبحث عن البطولة المطقة.. والشخصية المختلفة هي التي تغريني

«رحلة طاهر المصري» يعيدني إلى خالد النبوي بعد «النزوة».. والتجربة تحمل مفاجآت كثيرة

في هذا الحوار التخلي، نتحدث عائشة بن أحمد عن أحدث تجاربها الفنية، وعلاقتها بالشخصيات المركبة، والعمل للمرة الثانية أمام خالد النبوي، وكواليس انتقالها إلى الدراما الإذاعية، وموقفها من موسم رمضان ٢٠٢٧، وما تبحث عنه في المرحلة الجديدة من مشوارها الفني.

«في البداية.. ماذا يشغلك فنياً خلال الفترة الحالية؟» أعيش فترة فيها أكثر من شيء يشغلني، وهناك أعمال انتهيت منها وأعمال أخرى أعمل عليها، وفي الوقت نفسه أقرأ مجموعة من السيناريوهات الجديدة. أصبحت أحب أن أمتع نفسي وقتاً أكبر قبل المواجهة على أي عمل، لأنني لا أريد الوجود لجرح الوجود. العمل الذي أخترته يجب أن أشعر بأنه يقدم لي شيئاً جديداً، حتى لو كان الدور صغيراً، فإهم بالنسبة لي تأثير الشخصية وفيهها داخل الحكاية.

«رحلة طاهر المصري» بجمعك مجدداً بخالد النبوي.. ماذا جذبك إلى العمل؟» أول شيء بال تأكيد هو الشخصية نفسها وطبيعة الحكاية، كما أن وجود خالد النبوي كان من الأشياء التي أسعدتني، لأنني سبق أن تعاونت معه في «النزوة»، وكانت بيننا تجربة جيدة جداً. هذه المرة مختلفة تماماً، سواء في طبيعة الشخصيات أو العلاقات أو العالم الذي تدور فيه الأحداث، ولذلك لم أشعر بأننا نكرر تعاوننا السابق.

«تقدمين شخصية أرملة تدير نادياً رياضياً.. هل هذا النوع من الشخصيات يجذبك؟»

جذبني جداً لأنها امرأة لديها حياتها ومسؤولياتها وشخصيتها المستقلة. هي ليست موجودة فقط لكي تكون طرفاً في قصة عاطفية، وإنما لديها عالم كامل ومشكلات وقرارات وعلاقات، ثم تدخل شخصية طاهر إلى هذا العالم وتتطور العلاقة بينهما تدريجياً. أحب الشخصيات التي يكون لها أكثر من وجه، لأن الإنسان في الحقيقة ليس صفة واحدة.

«وهل الجانب الرياضي في المسلسل فرض عليك استعدادات مختلفة؟»

بالتأكيد، لأن أي عالم ندخله في عمل فني يجب أن نحترم تفاصيله. عندما تكون الشخصية موجودة داخل ناد رياضي، لا يمكن أن تتعامل مع المكان وكأنه مجرد ديكور. يجب أن تفهم طبيعة الإدارة والعلاقات الموجودة داخله والأجواء الرياضية المحيطة بالشخصيات. وأنا في الأساس أحب الرياضة وأعيرها جزءاً مهماً جداً من حياتي، ولذلك استمتعت بهذا الجانب.

«هذه هي المرة الثانية التي تقضين فيها أمام خالد النبوي.. كيف تصفين العمل معه؟» خالد النبوي ممثل يهتم جداً بالتفاصيل، وعندما تعمل أمام ممثل لديه هذا التركيز فإنه يدفعك أيضاً إلى أن تكون حاضراً طوال الوقت. أحب الممثل الذي يفاجئني في المشهد ولا يعمل الأداء محفوظاً، لأن هذا يجعل رد الفعل أكثر صدقاً. واعتقد أن اختلاف الشخصيات في «رحلة طاهر المصري» يجعل الجمهور يرى شكلاً مختلفاً تماماً من تعاوننا في «النزوة».

«قبل ذلك قدمت «الفرنساوي» مع عمرو يوسف.. ما الذي أغراك في شخصية ليلى؟»

ليلى بالنسبة لي شخصية مليئة بالتناقضات، وهذه النوع أجد أنها لديها مشاعر حقيقية، وفي الوقت نفسه لديها خوف وحساسيات ورغبة في النجاة. ليست شخصية يمكن أن تحكم عليها بسهولة وتقول إنها جيدة أو سيئة. هناك أشياء كثيرة تحرك قراراتها، وهذا ما يجعل الممثل يستمتع بها، لأنك طوال الوقت تبحث عن الدافع الموجود خلف كل تصرف.

«والسلسل نفسه قائم على صراعات نفسية وعلاقات معقدة.. هل تميلين إلى هذه النوعية؟» أحبها جداً عندما تكون مكتوبة بشكل جيد. لا أعتقد أن التشويق يحتاج دائماً إلى أكشن أو أحداث ضخمة. أحياناً نظرة أو قرار أو سر بين شخصيتين يكون أكثر تشويقاً من مطاردة كاملة. «الفرنساوي» كان لديه هذا الجانب، والعلاقات بين الشخصيات لم تكن بسيطة، وهذا أعطى مساحة جيدة جداً للتمثيل.

«هل كنت متخوفة من مساحة الدور في «الفرنساوي»؟» أنا لا أقيس الدور بعدد المشاهد. بالتأكيد كل ممثل يجب أن تكون لديه مساحة كبيرة، لكنني أؤمن بأن هناك شخصية يمكن أن تظهر في مساحة محدودة وتظل موجودة في ذاكرة الجمهور، وشخصية أخرى تكون موجودة طوال العمل ولا تترك الأثر نفسه. عندما قرأت ليلى شعرت بأنها مؤثرة في الأحداث، وهذا كان الأهم بالنسبة لي.

نجت الفنانة التونسية عائشة بن أحمد خلال السنوات الأخيرة في بناء مساحة خاصة بها داخل الدراما المصرية والعربية، معتمدة على التنوع في اختياراتها والابتعاد قدر الإمكان عن تكرار الشخصيات، فانتقلت بين الدراما الاجتماعية والنفسية والتاريخية، وقدمت أدواراً مختلفة في «بدون سابق إنذار» و «الفاوي» و «معاوية»، قبل أن تدخل عام ٢٠٢٦ بتجارب جديدة، من بينها مسلسل «الفرنساوي» مع عمرو يوسف، وتجربتها الإذاعية الأولى «سنة أولى جواز» أمام أحمد حلمي، فيما تستعد للظهور مع خالد النبوي في مسلسل «رحلة طاهر المصري».



شخصيتي في العمل أرملة تدير

نادياً رياضياً.. والعلاقة مع «طاهر»

تتطور مع الأحداث

تقارير



مستشفى سعاد كفاقي الجامعي يحصل على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية

كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية بجامعة خاصة في مصر تحصد هذا الاعتماد المؤسسي

د. هالة المنوفي: الاعتماد تتويج لجهود تطوير التعليم الطبي ويعزز مكانة الجامعة كمركز إقليمي للتدريب والتأهيل الصحي

د. محمد زعزوع: خطوة نوعية تعكس التزام المستشفى بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتدريب الإكلينيكي

والتدريب السريري داخل الكلية، ويؤكد الالتزام المستمر بتأهيل طلاب الطب والأطباء وفق أحدث المعايير العلمية والمهنية المعتمدة، بما يساهم في تخريج كوادر طبية قادرة على تقديم رعاية صحية متميزة وخدمة المجتمع بكفاءة عالية.

من جانبه، قال الدكتور محمد زعزوع، مدير عام مستشفى سعاد كفاقي الجامعي، إن حصول المستشفى على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل خطوة مهمة في مسيرة تطوير الخدمات الطبية وبرامج التدريب الإكلينيكي داخل المستشفى، ويعكس مدى الالتزام بتطبيق أعلى معايير الجودة في الرعاية الصحية والتعليم الطبي، وأكد أن هذا الاعتماد لم يكن ليتحقق إلا بفضل العمل الجماعي والتكامل بين مختلف الأقسام الطبية والإدارية، إلى جانب الدعم المتواصل من إدارة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مشيراً إلى أن المستشفى سيواصل العمل على تطوير برامج التدريبية والتخصصية بما يساهم في إعداد أطباء على أعلى مستوى من الكفاءة المهنية والعلمية، ويعزز دور المستشفى كمركز متقدم للتعليم الطبي وخدمة المرضى.

ويعد اعتماد المجلس العربي للاختصاصات الصحية أحد أبرز الاعتمادات المهنية في مجال التدريب الطبي التخصصي في العالم العربي، إذ يُمنح للمؤسسات الصحية التي تستوفي المعايير المتقدمة في التعليم الطبي والتدريب السريري وإعداد الأطباء المتخصصين.

وقالت الدكتورة هالة المنوفي القائمة بأعمال رئيس جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفاقي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يعد إنجازاً مهماً يُضاف إلى سجل الجامعة الحافل بالنجاحات في مجال التعليم الطبي والخدمات الصحية، وأكدت أن هذا الاعتماد يعكس حجم الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية خلال الفترة الماضية لتطوير منظومة التدريب الإكلينيكي والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى، وفق أحدث المعايير المعتمدة إقليمياً ودولياً.

وأضافت د. المنوفي أن الجامعة تضع تطوير القطاع الطبي على رأس أولوياتها، من خلال دعم المستشفيات الجامعية بأحدث الإمكانيات الطبية والتكنولوجية، وتوفير بيئة تعليمية وتدريبية متقدمة تساهم في إعداد أطباء مؤهلين علمياً وعملياً قادرين على المنافسة ومواكبة التطورات المتسارعة في المجال الطبي، وأشارت إلى أن هذا الاعتماد يعزز مكانة مستشفى سعاد كفاقي الجامعي كمركز متميز للتدريب الطبي التخصصي في مصر والمنطقة العربية، كما يفتح آفاقاً أوسع للتعاون مع المؤسسات الطبية والعلمية، بما يدعم مسيرة الجامعة في تطوير التعليم الطبي والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وأكد الدكتور نهاد المحبوب، عميد كلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، أن حصول مستشفى سعاد كفاقي الجامعي على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية يمثل إنجازاً مهماً لكلية الطب، باعتبار المستشفى الذراع الإكلينيكي والتدريبية للكلية، موضحاً أن هذا الاعتماد يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه برامج التعليم الطبي

ويأتي هذا الإنجاز بدعم خالد الطوخي رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي يولي اهتماماً كبيراً بتطوير المنظومة الطبية والتعليمية داخل الجامعة، ويحرص على الارتقاء بمستوى المستشفيات الجامعية وفق أحدث المعايير العالمية في التدريب الطبي والرعاية الصحية، بما يعزز دور الجامعة كمؤسسة رائدة في إعداد الكوادر الطبية المؤهلة وخدمة المجتمع، وأيضاً تتويجاً للجهود المتواصلة التي تبذلها إدارة المستشفى والكوادر الطبية والأكاديمية من أجل الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتطوير برامج التعليم الطبي والتدريب الإكلينيكي، وفق أحدث المعايير المهنية المعتمدة إقليمياً ودولياً.

ويعكس هذا الاعتماد التزام المستشفى بتطبيق أفضل الممارسات في مجالات الرعاية الصحية والتدريب التخصصي للأطباء، بما يساهم في إعداد كوادر طبية مؤهلة قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع الصحي، وتعزيز كفاءة منظومة التعليم الطبي، كما يؤكد هذا الإنجاز المكانة المتقدمة التي تحتلها بها المستشفى، ودورها الفاعل في دعم منظومة التدريب الطبي وخدمة المجتمع، من خلال تقديم خدمات صحية متكاملة وفق أعلى معايير الجودة والاعتماد.

ويعد هذا الاعتماد المؤسسي سابقة مهمة في مسار التعليم الطبي بالجامعات الخاصة في مصر، حيث أصبحت كلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا أول كلية طب تابعة لجامعة خاصة تنال هذا الاعتماد من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، وهو ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه منظومة التعليم والتدريب الطبي داخل الجامعة، ويؤكد التزامها بتطبيق أعلى المعايير الأكاديمية والمهنية في إعداد الأطباء وتأهيلهم وفق أحدث النظم المعتمدة في مجال التدريب الطبي التخصصي.

أفضل مستوى من الخدمة الطبية على مدار ٢٤ ساعة.. ونخبة مميزة من الاستشاريين في العيادات الخارجية

في خطوة تعكس التقدم المتواصل لمنظومة الرعاية الصحية والتعليم الطبي، حصل مستشفى سعاد كفاقي الجامعي التابع لكلية الطب بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، على الاعتماد المؤسسي من المجلس العربي للاختصاصات الصحية، ليصبح بذلك أول مستشفى جامعي خاص ينال هذا الاعتماد المرموق على مستوى المؤسسات الجامعية الخاصة.



دكتور محمد زعزوع
مدير مستشفى سعاد كفاقي

اعتماد عربي مرموق يعزز مكانة مستشفى سعاد كفاقي الجامعي كمركز متقدم للتدريب الطبي التخصصي

الشورى
حسين السنونسي



16111



الأخضر قادم

تستعد القاهرة لمرحلة جديدة من التوسع في المساحات الخضراء، ضمن خطة تستهدف زيادة معدلات التشجير داخل العاصمة، والحفاظ على الأشجار القائمة، واستغلال المساحات غير المستخدمة وتحويلها إلى حدائق ومتنزهات، بما يسهم في تحسين جودة البيئة والمشهد الحضري، ويوفر مساحات مفتوحة ومتنفسات جديدة للمواطنين داخل المناطق العمرانية.



وتتحرك محافظة القاهرة لتنفيذ خطة «تخضير القاهرة» على أكثر من محور، يبدأ بالحفاظ على الرصيد الحالي من الأشجار والمساحات الخضراء، ويمتد إلى زراعة المزيد من الأشجار في المحاور والميادين والطرق، والاستفادة من المواقع التي يتم إخلاؤها أو المساحات غير المستغلة وتحويلها، وفق طبيعة كل منطقة، إلى مسطحات خضراء يمكن أن يستفيد منها السكان. وشدد الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، على ضرورة الحفاظ على الأشجار القائمة وعدم تقليصها إلا في حالات الضرورة القصوى ووفقاً للمعايير الفنية، بالتوازي مع التوسع في زراعة أنواع جديدة تتناسب مع الظروف البيئية والمناخية للعاصمة، بما يضمن نجاح عمليات التشجير واستدامتها. جاء ذلك خلال تفقد محافظ القاهرة أعمال التشجير والتطوير في منطقتي السيدة نفيسة وحي شرق مدينة نصر، في إطار المتابعة الميدانية لتنفيذ خطة المحافظة للتوسع في المساحات الخضراء، تنفيذاً لمبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتخضير القاهرة».

وتكشف الجولة عن توجه يقوم على التعامل مع ملف التشجير باعتباره جزءاً من عملية تطوير متكاملة للعاصمة، وليس مجرد زراعة عدد من الأشجار، إذ تشمل الخطة رفع كفاءة المساحات الخضراء الموجودة بالفعل، وزيادة كثافة الزراعات في المواقع المناسبة، وإعادة استغلال المساحات المتاحة داخل الأحياء بما يحقق أكبر استفادة بيئية وحضرية منها. وتابع محافظ القاهرة خلال جولته أعمال تشجير المحاور والميادين والطرق، كما راجع معدلات تنفيذ أعمال الزراعة والتشجير ورفع كفاءة المساحات الخضراء القائمة، موجهاً بتكثيف الأشجار والزراعات في المواقع التي تسمح بذلك، بما يسهم في تحسين الصورة البصرية للعاصمة وتوفير بيئة أفضل للمواطنين. يأتي الحفاظ على الأشجار القائمة في مقدمة أولويات الخطة،

التوسع في تشجير القاهرة.. وتحويل المساحات غير المستغلة إلى حدائق ومتنزهات

المياه ومدى توافرها مع نظم الري المناسبة والمستدامة، بما يحقق التوازن بين زيادة الرقعة الخضراء والحفاظ على الموارد المائية وترشيد استخدامها. وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة مع التوسع في عمليات التشجير، إذ أن نجاح المشروع لا يتوقف عند مرحلة زراعة الأشجار، وإنما يرتبط بقدرتها على النمو والاستمرار والحفاظ عليها لسنوات، وهو ما يتطلب اختيار أنواع تتوافق مع طبيعة البيئة المحلية ولا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه أو أعمال صيانة غير مستدامة.

ولهذا شدد محافظ القاهرة على أن تنفيذ خطة تخضير العاصمة سيتم بطريقة علمية، من خلال الاستعانة بالخبراء والتخصصين في مجال التشجير لاختيار أنواع الأشجار المناسبة للبيئة المصرية، بدلاً من الاعتماد على زراعات قد لا تتناسب مع طبيعة المناخ أو احتياجات المدينة، وتركيز المحافظة بصورة خاصة على الأشجار وارفة الظلال وقابلة استهلاك المياه، بما يحقق أكثر من هدف في الوقت نفسه، من خلال زيادة المساحات المزروعة وتوفير مناطق ظل وتحسين المشهد الحضري، مع مراعاة الاستدامة وترشيد استخدام المياه.

ويتمثل التوسع في المساحات الخضراء أحد العناصر التي يمكن أن تغير الشكل العام لعدد كبير من مناطق العاصمة، خاصة مع توجيه عمليات التشجير نحو المحاور والطرق والميادين، إلى جانب إعادة تأهيل المساحات الخضراء الموجودة بالفعل، وتحويل المواقع المهملّة أو غير المستغلة إلى مناطق قابلة للاستخدام. كما تستهدف خطة «تخضير القاهرة» أن تصل آثار عمليات التطوير إلى داخل المناطق العمرانية نفسها، من خلال إنشاء حدائق ومتنزهات جديدة تخدم السكان وتوفر لهم متنفسات قريبة، بدلاً من اقتصر المساحات الخضراء على الحدائق الكبرى أو مناطق بعينها.

حيث شدد المحافظ على عدم اللجوء إلى تقليص الأشجار إلا عند الضرورة، وأن يتم ذلك وفق معايير فنية واضحة، بما يحافظ على الأشجار ويمنع التعامل العشوائي معها، خاصة في ظل التوجه نحو زيادة الغطاء الأخضر داخل العاصمة. ويتزامن ذلك مع البحث عن فرص جديدة لإضافة مساحات خضراء وإخل الكتلة العمرانية المكتظة، إذ أكد محافظ القاهرة أنه تنفيذاً لتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، سيتم الاستفادة من مختلف المساحات المتاحة داخل نطاق المحافظة، وعدم ترك المواقع القابلة للتطوير دون استغلال. وتشمل الخطة العمل على تحويل المواقع التي يتم إخلاؤها والمساحات غير المستغلة، وفقاً لطبيعة كل موقع وإمكاناته، إلى مسطحات خضراء وحدائق ومتنزهات، بما يضيف مساحات جديدة لخدمة السكان ويوفر متنفسات داخل المناطق العمرانية التي تحتاج إلى مزيد من المساحات المفتوحة. ويمثل استغلال تلك المواقع أحد المحاور المهمة في خطة التخضير، خاصة أن إنشاء المساحات الخضراء الجديدة داخل مدينة شديدة الكثافة مثل القاهرة يرتبط بحسن استغلال كل مساحة متاحة، ومن ثم فإن إعادة توظيف الأراضي والمواقع غير المستغلة يمكن أن توفر فرصاً جديدة لزيادة نصيب المناطق المختلفة من الحدائق والزراعات.

ولا تعتمد خطة التشجير على زيادة الأعداد فقط، وإنما تركز كذلك على اختيار أنواع النباتات والأشجار القادرة على الاستمرار في البيئة المحلية، بما يقلل من الفاقد ويحافظ على الموارد المستخدمة في عمليات الزراعة والري والصيانة. ولهذا وجه محافظ القاهرة بمراعاة مجموعة من المعايير الواضحة عند اختيار الأشجار والنباتات المستخدمة في المشروع، من مقدمتها أن تكون سريعة النمو، وأن توفر ظلًا مناسباً، وأن تتمتع بالقدرة على تحمل الظروف المناخية السائدة في القاهرة. كما تتضمن معايير الاختيار مراعاة احتياجات الأشجار من

لا تعتمد خطة التشجير على زيادة الأعداد فقط، وإنما تركز كذلك على اختيار أنواع النباتات والأشجار القادرة على الاستمرار في البيئة المحلية، بما يقلل من الفاقد ويحافظ على الموارد المستخدمة في عمليات الزراعة والري والصيانة



خطة التشجير

منوعات

Thursday • 17 Sept 2026 • Issue No 480

ربيع ثان ١٤٤٨ هـ

٦

سبتمبر ٢٠٢٦ م

١٧

• العدد ٤٨٠

10

الشورى
الخميس

فندق إيكوتيل دهب باي فيفو

Ecotel
DAHAB BAY VIEW RESORT



محمد عزو
ممثل المالك



جلال رشدي
مدير عام الفندق

واحدة من أبرز شركات السياحة في مصر والتي تنظم الرحلات المختلفة (بحرية، جبلية، بدوية) للنزلاء، موضحاً أن الفندق تعاقد مع إحدى شركات السياحة الروسية لجذب السياح الروس. وأوضح أن الفندق يعمل حالياً بالطاقة الشمسية ليصبح من أوائل المنشآت الفندقية التي تستخدم تلك التكنولوجيا في مصر، بأعلى المعايير البيئية الدولية ومعايير الاستدامة الاجتماعية والتجارية، موضحاً أن منظمي الرحلات يتجهون للمقاصد رفيع المستوى تحافظ على البيئة ضمن أولوياتها، والتركيز على مدى وجود بعد بيئي بالفنادق، خاصة في ظل الاتجاه العالمي بالاهتمام بالطاقة المتجددة والخضراء، مما يرفع القدرة التنافسية للمقصد السياحي المصري عالمياً، وأكد أن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وتتنسّى وزارة السياحة تطبيقها في قطاع السياحة المصري، بهدف الوصول إلى السياحة المستدامة، وفي ظل الاهتمام المتزايد بتطبيق أنشطة السياحة الخضراء، والتوسع في السياحة البيئية واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع الفنادق.

ووجه الشكر للأستاذ خالد الطوخى مالك الفندق ورئيس مجلس الإدارة، والاستاذ إسلام الطوخى نائب رئيس السياحة الإدارية، على دعمهما المستمر الذي أثمر عن النجاحات الباهرة التي كانت عاملاً رئيسياً في حصول الفندق على سمعة عالمية، نتيجة تمتعه بكافة الإمكانيات الواسعة والبشرية، ما جعله فندقاً عالمياً على أرض السحر والجمال (دهب).

وتعد مدينة دهب هي الأشهر بعد مدينة شرم الشيخ من حيث أعداد السياح المترددين عليها، وتقع مدينة دهب السياحية على خليج العقبة عند البحر الأحمر جنوب شرق شبه جزيرة سيناء، ودهب بها جميع مقومات المدن السياحية، فهي تحوى الكثير من الأماكن الجميلة وبها أشهر مناطق للغطس وتعد الوحيدة التي بها المنطقة الأثرية القديمة التي لها تاريخ قديم، وأيضاً بها اللسان وهو من المحميات الطبيعية، كما أنها مشهورة بشواطئها الذهبية والمواقع المدهشة التي تصلح للغطس ورياضة القفز بالمظلات وبأسعار مناسبة، وبها رياضة خائية لا توجد في شرم، وهي ركوب الأمواج وركوب المراكب الشراعية وتتميز دهب بهذه الرياضة نظراً لسرعة الرياح فيها.

وتلبية تطلعاتهم ورغباتهم المختلفة، وعن الخدمات اللوجستية الخاصة برجال الأعمال والمؤسسات والشركات المتخصصة في تنظيم المؤتمرات وكبار النزلاء، ذكر «رشدي» أن الفندق يضم أكبر قاعة اجتماعات مزودة بأحدث أجهزة الصوت والتي تتسع إلى قرابة ٢٠٠ فرد، بالإضافة لوجود قاعة أخرى تتسع إلى عدد ٥٠ فرداً ما يجعلهما مؤهلتين لاستقبال أكبر عدد خلال المؤتمر الواحد مع تفتيحها جميع الإمكانيات المطلوبة والتجهيزات والخدمات التي تحتاجها القاعات المتميزة، إلى جانب أن الفندق يقوم بتنظيم الحفلات والمهرجانات والندوات، ولفت إلى أن الفندق به قاعة لاستقبال كبار الزوار رجال الأعمال، إلى جانب توافر إمكانية استقبال النزلاء ذوي الاحتياجات الخاصة. وأكد محمد عزو ممثل المالك، أن الفندق يمثل أكبر رفاهية على الإطلاق للنزلاء، ويضم أفضل المرافق الحيوية والترفيهية ويقدم أجود الخدمات الفندقية، فضلاً عن توافر جميع وسائل الراحة، والألعاب المائية والأنشطة الرياضية، موضحاً أنه تم تجديد جميع الغرف والأجنحة، مؤكداً أن هذا التجديد يعتبر حدثاً مهماً، يؤكد التزام إدارة الفندق تجاه الضيوف بتوفير تجربة رفيع المستوى تليق بالعلامة التجارية لفندق «إيكوتيل دهب» وتاريخ الفندق الحافل ومسيرته نجاحه الطويلة، وأوضح أن التجديد يقدم أحدث التصاميم الفاخرة والألوان المنتقاة بعناية فائقة والمصممة خصيصاً لتضفي لمسة فخمة وساحرة، بالإضافة إلى توفير أحدث التقنيات والمتطلبات المصرية، التي تجعل من إقامة الضيوف تجربة رفاهية على أعلى مستوى.

وأشار إلى أن الفندق نجح في تنظيم عدد من المؤتمرات المهمة لكبرى الشركات، حيث تم توفير قاعات خاصة تسع لأكثر من ٥٠٠ فرد مدعومة بالتكنولوجيا السريعة والبصرية الحديثة والإنترنت السريع لعقد كبرى المؤتمرات، والفعاليات، حيث يضم الفندق فريق عمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المبتعد، مشيراً إلى أن إدارة الفندق تحرص بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء والقاصدين للراحة والاستجمام بالفندق، مشيراً إلى أن هناك مسابقة التحفيز للعاملين تجرى كل شهر لاختيار العامل المثالي، وفي آخر العام يتم اختيار العامل للذهاب لقضاء العمرة على نفقة الفندق، مشيراً إلى أن الفندق تعاقد مع شركة سياحة كبرى (كالوفيدا ترافيل) وهي

قضاء إجازة فريدة من نوعها، ومتفردة بروعتها، مليئة بالاستجمام والهدوء والراحة تترك بصمتها في النفوس، وكرها السعيدة بالقلوب هي جوهر ما يقدمه فندق «إيكوتيل دهب باي فيفو»، فالفندق عبارة عن لوحة جمالية بديعة يقع بمنطقة وادي «قنى» في حوض الجبل ويطل على خليج العقبة ويبعد عن مطار شرم الشيخ الدولى بـ٨٥ كيلو مترا، وينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأنه يحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر ناد صحنى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط وتقدم فيه البرامج السياحية المصحبة بأحدث الوسائل العالمية المطبقة في الفنادق ذات الـ٧ نجوم، وفريق العمل محترف ومتميز بأدائه الراقى وفكره المتجدد حيث يحرص الفندق بشكل مستمر على تدريبهم على أحدث خدمات الضيافة والتعامل الراقى مع النزلاء، وذلك بشهادة عدد ضخم جدا من النزلاء الذين عبروا عن ذلك عبر صفحات الفيسبوك المختلفة.

وقال الخبير السياحي جلال رشدي مدير عام الفندق، إن فندق «إيكوتيل دهب باي فيفو» يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة في منطقة دهب الغنية بالعالم السياحية والطبيعية الخلابة التي جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلاً عن أنه من الفنادق السياحية في دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلية للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة في مبادرات «في حب مصر»، موضحاً أن فندق إيكوتيل يتوافق مع أعلى المعايير العالمية الصديقة للبيئة في التشغيل، من خلال الخدمات التي يقدمها بشكل محترف ومميز، حيث يقع الفندق بمنطقة وادي «قنى» في حوض الجبل، كما يتمتع بمواصفات إنشائية فريدة ومتميزة، حيث ينفرد بين الفنادق الموجودة بالمنطقة بأن كل مبانيه تطل على البحر، ويحتوى على أكبر عدد غرف، إلى جانب أكبر ناد صحنى على مستوى جنوب سيناء والشرق الأوسط. وأشار الخبير السياحي جلال رشدي إلى أن الفندق يضم أكبر صالة ألعاب رياضية حديثة الأجهزة (GYM)، وينفرد الفندق بين نظرائه بالمنطقة بتقديم خدمات الترفيه المزودة بأحدث الوسائل العالمية، موضحاً أن الفندق يعد الوحيد الذي لديه منطقة أكوا بارك وألعاب متميزة للأطفال، إلى جانب منطقة ملاعب تضم (ملعب كرة قدم وعدد ٢ ملعب كرة تنس الشاطئ وعدد ٢ ملعب كرة السرعة)، مما يمكن من تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها النزلاء

فندق «إيكوتيل دهب باي فيفو» يعد إحدى الوجهات السياحية الرائدة في منطقة دهب الغنية بالعالم السياحية والطبيعية الخلابة التي جعلتها محط اهتمام السياح والمتطلعين للراحة والاستجمام، فضلاً عن أنه من الفنادق السياحية في دعم السياحة المصرية، حيث كان من أوائل الفنادق المستقبلية للسياحة الداخلية وتشجيعها عن طريق المشاركة في مبادرات «في حب مصر».



ينفرد بتقديم خدمات الترفيه

المزودة بأحدث الوسائل العالمية

توفير قاعات خاصة لعقد كبرى المؤتمرات تسع لأكثر من ٥٠٠ فرد

مدعومة بالتكنولوجيا السريعة والبصرية الحديثة والإنترنت السريع

بدء العمل بالطاقة الشمسية وفق أعلى المعايير

البيئية الدولية ومعايير الاستدامة الاجتماعية



خبرني الجول



حسام حسن

قرر المدير الفني للمنتخب الوطني، السفر إلى جوبا يوم ٢٧ سبتمبر الجاري، استعداداً لمواجهة منتخب جنوب السودان في الجولة الثانية من التصفيات المؤهلة لبطولة كأس الأمم الإفريقية، حيث يسعى الجهاز الفني إلى الوصول مبكراً من أجل تجهيز اللاعبين للمباراة بالشكل المناسب.



ممدوح عيد

يسعى المدير التنفيذي لمادى بيراميدز، إلى حسم ملف تجديد عقد أحمد سامي، مدافع الفريق، والذي ينتهي تقاقده بنهاية الموسم الجاري، وذلك من أجل الحفاظ على اللاعب وقطع الطريق أمام الأندية الراغبة في التعاقد معه خلال الفترة المقبلة.



ممدوح عيد

طلب المدير الفني للزمالك، من عبدالناصر محمد، مدير الكرة، تجهيز عدد من التسجيلات الخاصة بأخير مباريات الجيش الرواندي، من أجل دراستها والوقوف على أبرز نقاط القوة والضعف في صفوفه، قبل مواجهة المرتقبة بين الفريقين في دور الـ ٣٢ من بطولة دوري أبطال إفريقيا.



تأجيل التجديد للنجوم

الزمالك يؤجل حسم موقف فتوح ومنسي بسبب الأزمة المالية

وتأتي هذه الخطوة في إطار سياسة إدارة الزمالك للتعامل مع الملفات التعاقدية بصورة تدريجية، وبما يتناسب مع الإمكانيات المالية المتاحة، خاصة أن النادي لا يرغب في الدخول في التزامات مالية جديدة خلال الفترة الحالية في ظل وجود مستحقات متأخرة لبعض اللاعبين، إلى جانب الالتزامات الخاصة بعمليات الجدولة وإنهاء عدد من القضايا التي تمثل عبئاً إضافياً على خزينة النادي. وترى الإدارة أن ترتيب الأولويات المالية بات ضرورة خلال المرحلة الحالية، في ظل وجود أكثر من ملف يحتاج إلى تدخل عاجل، وهو ما دفعها إلى تأجيل بعض ملفات التجديد إلى حين تحسن الوضع المالي وتوفير موارد جديدة تسمح بالدخول في مفاوضات أكثر جدية مع اللاعبين.

ويأتي أحمد فتوح في مقدمة الملفات المؤجلة، بعدما قررت إدارة النادي تأجيل حسم تجديد عقده الذي ينتهي بنهاية الموسم الجاري، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المقابل المالي الذي سيحصل عليه اللاعب خلال فترة التعاقد الجديدة. وكان الزمالك قد عرض على فتوح تجديد عقده لمدة ثلاثة مواسم مقابل الحصول على ٦٠ مليون جنيه، في الوقت الذي تمسك فيه اللاعب بالحصول على ١٢٠ مليون جنيه خلال المدة نفسها، وهو ما أوجد فجوة مالية كبيرة بين الطرفين وجعل الوصول إلى اتفاق نهائي في الوقت الحالي أمراً صعباً.

وترى إدارة الزمالك أن الظروف المالية الحالية لا تسمح بالاستجابة للمطالب التي يرضها اللاعب، خاصة في ظل عدم وجود سيولة كافية داخل خزينة النادي تسمح بحسم الملف دون التأثير على باقي الالتزامات المالية الخاصة بالفريق. وتقضل الإدارة في الوقت الحالي تأجيل المفاوضات، على أمل حدوث انفراجة مالية خلال الفترة المقبلة، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم تحويل ملف التجديد إلى مصدر ضغط على اللاعب أو التأثير على تركيزه مع الفريق خلال منافسات الموسم، ويزداد ملف فتوح تعقيداً في ظل تقبيله عرضاً جاداً من نادي بيراميدز لضمه عقب نهاية الموسم الجاري في صفقة انتقال حر، يتضمن حصوله على ١٠٠ مليون جنيه خلال ثلاثة مواسم، خلاصة الضربات.

ويعمل عرض بيراميدز ورقة ضغط إضافية على إدارة الزمالك، خاصة أن اللاعب سيكون قادراً على الرحيل دون أن يتحمل نادييه الجديد أي مقابل مالي نظير الانتقال، وهو ما يمنحه مساحة أكبر في التفاوض بشأن راتبه وقيمة العقد الذي سيحصل عليه. ويضع هذا التطور الزمالك أمام تحد مزدوج، يتمثل في ضرورة الحفاظ على أحد العناصر الأساسية للفريق من ناحية، ومراعاة حدود الميزانية وعدم الدخول في التزامات مالية قد تزيد من أعباء النادي من ناحية أخرى.

ولم يقتصر قرار التأجيل على ملف أحمد فتوح، إذ قررت إدارة النادي كذلك تأجيل تجديد عقد ناصر منسي، مهاجم الفريق، والذي ينتهي هو الآخر بنهاية الموسم الجاري. ويأتي تأجيل ملف ناصر منسي لعدة أسباب، في مقدمتها رغبة إدارة الكرة في تقييم مستوى اللاعب بصورة أكبر خلال الفترة المقبلة، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن استمراره مع الفريق وتجديد تعاقد.

وتريد إدارة الزمالك تكوين رؤية أكثر وضوحاً بشأن العناصر التي تستحق البقاء ضمن صفوف الفريق خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل الاتجاه لإعادة هيكلة قائمة الفريق بمجرد انتهاء أزمة إيقاف القيد.

ويعد العامل المالي أيضاً أحد الأسباب الرئيسية وراء تأجيل حسم موقف ناصر منسي، في ظل عدم وجود سيولة كافية تسمح بتوفير مقدم التعاقد أو تسوية المستحقات المتأخرة قبل بدء مفاوضات التجديد.

وتتجه إدارة الزمالك إلى إعادة تقييم عدد كبير من عناصر الفريق خلال الموسم الجاري، تمهيداً لاتخاذ قرارات تتعلق بالاستمرار أو الرحيل وفقاً للمردود الفني لكل لاعب واحتياجات الجهاز الفني.

ووضع مسؤولو النادي تصوراً مبدئياً لإعادة هيكلة فريق الكرة في حال نجاح الزمالك في إنهاء أزمة إيقاف القيد، سواء خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة أو عقب نهاية الموسم.

ويتضمن التصور الإبقاء على العناصر التي تثبت قدرتها على تقديم الإضافات، إلى جانب العمل على تسويق بعض اللاعبين الذين قد لا يدخلون ضمن الحسابات المستقبلية، بما يساعد النادي على إعادة بناء قائمته بصورة تتناسب مع احتياجات الجهاز الفني والظروف المالية.

وترى الإدارة أن إنهاء أزمة القيد سيمثل نقطة تحول مهمة بالنسبة لمستقبل الفريق، لأنه سيسمح للنادي باستعادة قدرته على التحرك في سوق الانتقالات والتعاقد مع لاعبين جدد، إلى جانب إعادة ترتيب القائمة والاستغناء عن العناصر التي لا تدخل ضمن الخطط الفنية المقبلة.

وعلى الجانب المالي، ينتظر نادي الزمالك إتمام صفقة انتقال البرازيلي خوان بيريزيرا إلى فريق شباب الأهلي دبي الإماراتي، من أجل الاستفادة من المقابل المالي الكبير المنتظر دخوله إلى خزينة النادي. وتصل قيمة الصفقة إلى خمسة ملايين دولار، يتم سدادها على دفعات، بواقع ثلاثة ملايين دولار عند توقيع العقود، ومليون دولار في يناير المقبل، ومليون دولار آخر خلال فترة الانتقالات الصيفية القادمة، وتعمل إدارة الزمالك بشكل كبير على المقابل المالي للصفقة في توفير سيولة تساعد النادي على التعامل مع عدد من الملفات العالجة، وفي مقدمتها سداد مستحقات اللاعبين المتأخرة، إلى جانب الوفاء ببنود الجدولة التي أبرمها النادي مع عدد من اللاعبين والأندية والمدربين السابقين.

كما تأمل الإدارة في استغلال جزء من هذه الأموال لإنهاء بعض القضايا لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم، والتي سبق للنادي التحرك لتسويتها قبل انطلاق الموسم الحالي من أجل الحصول على رخصة المشاركة في بطولة دوري أبطال إفريقيا.

وتتظار إدارة الزمالك إلى الصفقة باعتبارها فرصة لتحقيق قدر من الانعاش المالية خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل الحاجة إلى موارد إضافية تسمح للنادي بالتعامل مع الالتزامات المتعددة التي تراكمت خلال الفترات السابقة.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الإدارة على ترتيب الملفات المالية والتعاقدية، يواصل معتمد جمال، المدير الفني للفريق، استغلال فترة توقف الدوري الحالية من أجل تجهيز جميع اللاعبين بالشكل المطلوب قبل العودة إلى المنافسات.

ويركز الجهاز الفني خلال فترة التوقف على رفع الجاهزية البدنية والفنية للاعبين، إلى جانب علاج الأخطاء التي ظهرت خلال المباريات الماضية، وتحسين عدد من الجوانب الفنية قبل استئناف بطولة الدوري.

ويستعد الزمالك لخوض مواجهة قوية أمام الأهلي في الأسبوع السادس من المسابقة، المقرر إقامتها يوم ١١ أكتوبر المقبل، وهي المباراة التي تحظى باهتمام كبير داخل القلعة البيضاء، في ظل رغبة الجهاز الفني في تحقيق الفوز وحصد النقاط الثلاث.

ويأمل معتمد جمال في الوصول بجميع عناصر الفريق إلى أفضل حالة ممكنة قبل مباراة القمة، خاصة أن الفوز على الأهلي سيكون له تأثير معنوي وفني كبير، إلى جانب أهميته في سياق المنافسة على قمة جدول الدوري.

وتعيش القلعة البيضاء حالياً على وقع أكثر من ملف متشابك، بين تجديد عقود النجوم، وإنهاء أزمة القيد، وترتيب الالتزامات المالية، وانتظار المقابل المالي لصفقة بيريزيرا، في الوقت الذي يحاول فيه الجهاز الفني الحفاظ على تركيز الفريق وتحقيق نتائج إيجابية تعيد الزمالك بقوة إلى سياق المنافسة على البطولات.

الشوري

رانيا مجدي



مستقبل عموتة في الأهلي

الزمالك يحدد مصير المدرب المغربي في القلعة الحمراء

وتخشى إدارة الأهلي استمرار الأداء غير المتقن خلال المباريات المقبلة، في ظل الرغبة الكبيرة في استعادة لقب الدوري الذي فقده الفريق في الموسم الماضي لصالح الزمالك، وهو ما يضع الجهاز الفني بقيادة عموتة تحت ضغوط متزايدة، خاصة أن إدارة النادي ترى أنها وفرت للمدير الفني جميع احتياجاته الفنية قبل بداية الموسم، ومنحته الإمكانيات اللازمة لبناء فريق قادر على المنافسة بقوة على جميع البطولات. ورغم نجاح الأهلي في تحقيق الفوز خلال الجولات الأولى من مسابقة الدوري، فإن الأداء الذي قدمه الفريق لم يكن بالستوى المتقن، وهو ما فتح باب الجدل داخل إدارة الكرة حول قدرة الجهاز الفني الحالي على قيادة الفريق للمنافسة بقوة على لقب الدوري حتى نهاية الموسم.

واستهل الأهلي مشواره في المسابقة بتحقيق فوز صعب بنتيجة ٣-٢، في مباراة كشفت عن عدد من علامات الاستفهام بشأن التنظيم الدفاعي وقدرته الفريق على فرض سيطرته وحسم المباريات بصورة أكثر سهولة، قبل أن ينجح بعدها في الفوز على زد بهدفين دون رد، ثم يحقق انتصاراً صعباً على سموحة في الجولة الثالثة بهدف سجله المدافع ياسر إبراهيم.

وفي الجولة الرابعة، تمكن الأهلي بالتعامل مع المقاتلون العرب بهدف لكل فريق، ليفقد نقطتين جديدتين ويزداد معها القلق داخل الإدارة بشأن المستوى الذي يقدمه الفريق، خاصة أن المنافسة على لقب الدوري تحتاج إلى الحفاظ على أكبر عدد ممكن من النقاط وتجنب التعثر في المباريات التي تبدو في المتناول.

وفي ظل هذه الأجواء، حرص سيد عبد الحفيظ، عضو مجلس إدارة النادي الأهلي ونائب المشرف العام على فريق الكرة، على عقد جلسة مع الحسين عموتة، بحضور وائل جمعة، مدير الكرة بالفريق، لمناقشة أوضاع الفريق خلال الفترة الماضية والوقوف على أسباب تراجع الأداء مقارنة بما كانت تنتظره الإدارة قبل انطلاق الموسم.

وتطرق الجلسة إلى ضرورة تطوير مستوى الفريق خلال المرحلة المقبلة، والعمل على تصحيح الأخطاء التي ظهرت في المباريات الأولى، إلى جانب أهمية منح الفرصة لجميع اللاعبين الموجودين في قائمة الفريق، خاصة في ظل وجود عدد من العناصر التي لم تحصل على فرصتها الكاملة للمشاركة منذ انطلاق الموسم.

وترغب إدارة الأهلي في التأكد من امتلاك الجهاز الفني رؤية واضحة تجاه جميع عناصر الفريق، وعدم الاعتماد بشكل مستمر على مجموعة محددة من اللاعبين، خصوصاً أن القائمة الحالية تضم عدداً كبيراً من العناصر القادرة على تقديم الإضافات حال الحصول على الفرصة المناسبة.

وتتظار إدارة النادي إلى مسألة تدوير اللاعبين ومنح الفرص باعتبارها أحد الملفات المهمة خلال الفترة الحالية، في ظل ضغط المباريات المتوقع خلال الموسم، والحاجة إلى تجهيز أكبر عدد ممكن من العناصر وعدم استنزاف مجموعة محددة بدنياً وفنياً.

وفي الوقت نفسه، وضعت إدارة الأهلي مباراة القمة أمام الزمالك ضمن الحسابات الخاصة بمستقبل الحسين عموتة، في ظل الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المواجهة باعتبارها واحدة من أهم مباريات الموسم، إلى جانب تأثير نتيجتها المباشر على موقف الفريق في صراع المنافسة على لقب الدوري.

وتقام مباراة الأهلي والزمالك في الجولة السادسة من مسابقة الدوري يوم ١١ أكتوبر المقبل، وترى إدارة النادي أن هذه المواجهة قد تكون محطة حاسمة في تقييم تجربة المدير الفني المغربي، خاصة إذا استمر الأداء خلال المباريات المقبلة على المستوى نفسه. وفي حال نجاح عموتة في قيادة الأهلي لتحقيق الفوز على الزمالك وتقديم مستوى متقن خلال القمة، فإن إدارة النادي ستجيبه إلى تجديد الثقة في المدير الفني ومنحه فرصة جديدة لاستكمال مهمته، باعتبار أن الفوز على المنافس التقليدي قد يمثل نقطة تحول مهمة في مسيرة الفريق ويمنح اللاعبين والجهاز الفني دفعة معنوية كبيرة.

أما في حال تحقيق نتيجة أخرى، بالتزامن مع استمرار الأداء غير المتقن وعدم ظهور مؤشرات واضحة على تطور مستوى الفريق، فإن إدارة الأهلي ستبدأ في دراسة إمكانية إجراء تغيير على رأس الجهاز الفني، مع بحث عدد من الأسماء الأجنبية القادرة على تولي المسؤولية حتى نهاية الموسم.

وتسعى إدارة الأهلي إلى تجنب اتخاذ قرارات متسريعة، إلا أنها في الوقت نفسه لا ترغب في الانظر لفترة طويلة حال عدم تحسن الأداء، خاصة أن الهدف الأساسي للفريق هذا الموسم يتمثل في استعادة بطولة الدوري والمنافسة بقوة على جميع الألقاب.

من جانبه، يحاول الحسين عموتة استغلال فترة التوقف الحالية من أجل إعادة ترتيب أوراق الفريق، خاصة مع انضمام عدد من اللاعبين إلى معسكر منتخب مصر استعداداً لمواجهة أنجولا وجنوب السودان يومي ٢٥ و٢٩ سبتمبر الجاري، ضمن الجولتين الأولى والثانية من التصفيات الإفريقية المؤهلة إلى بطولة كأس الأمم الإفريقية ٢٠٢٧.

ويركز المدير الفني المغربي خلال فترة التوقف على تجهيز بقية عناصر الفريق ورفع مستواها البدني والفني، بهدف الوصول إلى درجة أكبر من الجاهزية داخل القائمة، وعدم اقتصار الخيارات الفنية على مجموعة محددة من اللاعبين.

كما يسعى عموتة إلى استغلال الفترة الحالية في علاج الأخطاء التي ظهرت خلال المباريات الأولى، خاصة على المستوى الدفاعي وفي عملية بناء الهجمات من الخلف، إلى جانب العمل على زيادة الفاعلية الهجومية وتحسين قدرة الفريق على استغلال الفرص وحسم المباريات في وقت مبكر.

ويأمل المدير الفني في أن تمنحه فترة التوقف فرصة كافية لإعادة تنظيم الفريق وتطوير بعض الجوانب الخاطئة، قبل العودة إلى منافسات الدوري والدخول في مرحلة أكثر صعوبة، خاصة مع اقتراب مواجهة الزمالك التي قد تشكل محطة مهمة في تحديد مستقبله مع القلعة الحمراء.

وعلى جانب آخر، بدأت إدارة الأهلي التحرك من أجل تدعيم صفوف الفريق خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، مع وضع مركز قلب الدفاع على رأس الأولويات، بعد الإصابة القوية التي تعرض لها عمرو الجزار بقطع في الرباط الصليبي خلال مباراة المقاتلون العرب الأخيرة، وهي الإصابة التي تعني انتهاء موسمه مع الفريق.

وكلف سيد عبد الحفيظ، عضو مجلس إدارة النادي، وياسين منصور، نائب رئيس النادي، الدكتور عصام سراج الدين، مدير التعاقدات بالقلعة الحمراء، بالبحث عن مدافع أجنبي جديد يمتلك إمكانيات فنية وبدنية مميزة، ويجيد التعامل مع الكرة والخروج بها من الخط الخلفي، بما يتناسب مع الطريقة التي يرغب الجهاز الفني في الاعتماد عليها.

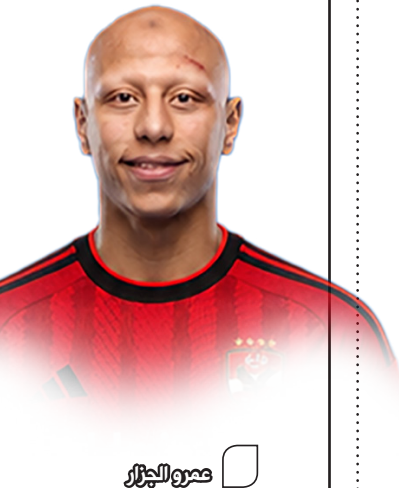
وتبحث إدارة الأهلي عن مدافع يستطيع تقديم الإضافات فور انضمامه إلى الفريق، في ظل الحاجة إلى تعويض غياب عمرو الجزار وعدم الدخول إلى النصف الثاني من الموسم بنقص عددي في الخط الخلفي، خاصة مع تعدد البطولات وضغط المباريات المنتظر.

ويستعد عمرو الجزار خلال الفترة الحالية للسفر إلى ألمانيا لإجراء جراحة الرباط الصليبي، على أن يبدأ بعدها برنامجه العلاجي والتأهيلي تمهيداً للعودة إلى الملاعب، بينما تواصل إدارة النادي تحركاتها لاختيار البديل المناسب خلال فترة الانتقالات الشتوية.

وتحاول إدارة الأهلي التعامل مع الملفين بالتوازي، سواء فيما يتعلق بمستقبل الحسين عموتة أو تدعيم الخط الخلفي، في وقت تبدو فيه الأسابيع المقبلة حاسمة بالنسبة لمسار الفريق، سواء على مستوى النتائج أو شكل الجهاز الفني الذي سيقود القلعة الحمراء خلال بقية الموسم.

الشوري

نانسي السيد



عمرو الجزار

الأهلي يبحث عن مدافع أجنبي للتعاقد معه في الشتاء بعد إصابة عمرو الجزار



الحسين عموتة



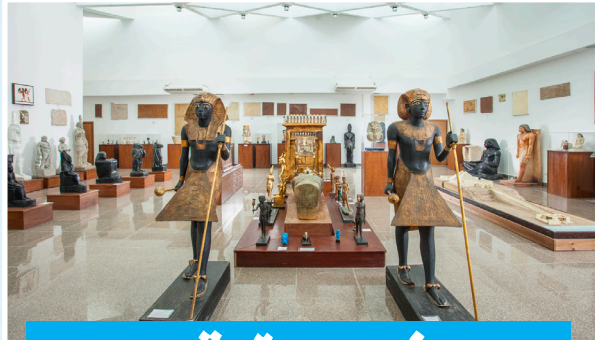
جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.. مؤسسة تعليمية برؤية عالمية وتصنيفات متقدمة تصنع قادة المستقبل

تعليم وفق أحدث المعايير الدولية.. ومنظومة أكاديمية تنافس كبرى الجامعات العالمية



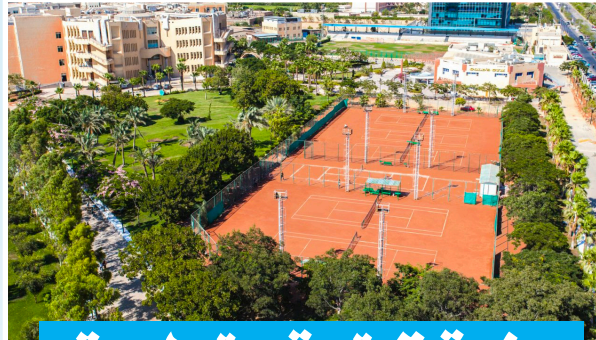
خريجون مؤهلون للمنافسة

والريادة في بيئات العمل الدولية.. ومخرجات تعليمية عالية الكفاءة



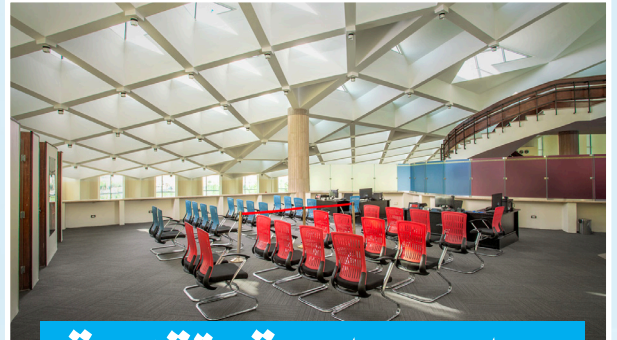
حضور متقدم

في التصنيفات الدولية يعكس قوة الأداء الأكاديمي والبحثي واستدامة التطوير



بنية تحتية متطورة

ومنظومة تكنولوجية متكاملة تدعمان الابتكار وتوكلان تحولات التعلم الحديث



برامج دراسية متقدمة

تستجيب بمرونة لاحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي



يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

كما ترتبط جودة التعليم داخل الجامعة بدعم البحث العلمي والابتكار، باعتبارهما عنصرين أساسيين في بناء جامعة حديثة قادرة على إنتاج المعرفة والمشاركة في تقديم حلول للتحديات المختلفة، وليس فقط نقل المعرفة إلى الطلاب.

ويشكل التأثير المجتمعي بدوره جزءاً من نموذج الجامعة، التي حققت على مدار مسيرتها حضوراً في مجالات البحث العلمي والابتكار والرعاية الصحية ومبادرات المسؤولية المجتمعية، بما يعكس امتداد دور المؤسسة التعليمية إلى خدمة المجتمع والمشاركة في جهود التنمية.

وتواصل الجامعة العمل وفق رؤية تستهدف بناء منظومة أكاديمية متكاملة تستطيع الحفاظ على ما حققته من تقدم، وفي الوقت نفسه مواصلة التطوير بما يتناسب مع المتغيرات العالمية في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

فالمنافسة بين الجامعات لم تعد تقاس فقط بتاريخ المؤسسة أو عدد البرامج التي تقدمها، وإنما بقدرتها على تطوير جودة التعليم، وإنتاج البحث العلمي، واستقطاب الخبرات، وبناء الشراكات الدولية، والاستثمار في التكنولوجيا، والأهم من ذلك قدرتها على تخريج طالب يمتلك الأدوات التي يحتاج إليها المستقبل.

وبهذه الرؤية، رسخت جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا مكانتها كواحدة من المؤسسات الرائدة في منظومة التعليم الجامعي الخاص في مصر، مستندة إلى خبرة تمتد لأكثر من ربع قرن، وبرامج أكاديمية متطورة، وبنية تحتية وتكنولوجية داعمة، وحضور متمم في التصنيفات الإقليمية والدولية.

وتستمر الجامعة في تطوير هذا النموذج، واضعة جودة التعليم والبحث والابتكار والانفتاح الدولي في قلب إستراتيجيتها، بهدف إعداد أجيال تمتلك المعرفة والمهارة والقدرة على المنافسة وصناعة الفرص، بما يعزز دور الجامعة كمؤسسة تعليمية عصرية تسهم في بناء الكفاءات وصناعة قادة المستقبل.

الشراكات الدولية والانفتاح على التجارب الأكاديمية المختلفة حول العالم.

وأسهم هذا التوجه في دعم مسار الجامعة نحو بناء نموذج أكاديمي قادر على مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي، وتعزيز حضورها التنافسي على المستويين الإقليمي والدولي.

ويمثل الانفتاح على المؤسسات الأكاديمية الدولية أحد المحاور المهمة في إستراتيجية الجامعة، باعتبار أن تبادل الخبرات والتجارب يساهم في تطوير البرامج التعليمية والبحوثية، ويوفر فرصاً جديدة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للتفاعل مع مدارس وتجارب أكاديمية متنوعة.

وتفصي جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، بخصلى شراكاتها الأكاديمية مع المؤسسات التعليمية المرموقة حول العالم، بما يدعم رؤيتها لتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي وفقاً لأحدث المعايير العالمية، كما أن الزيارات والاتفاقيات الدولية تأتي ضمن إستراتيجية متكاملة تستهدف رفع كفاءة العملية التعليمية وتوفير بيئة أكاديمية محفزة على الإبداع والابتكار، بما يعكس

على مستوى تأهيل الطلاب وإكسابهم المهارات اللازمة للمنافسة في أسواق العمل الإقليمية والدولية، كما أن جودة المخرجات التعليمية تأتي في صدارة أولويات الجامعة، وهو ما يفسر اهتمامها بتطوير مختلف مكونات العملية الأكاديمية بالتوازي، وعدم الفصل بين

جودة البرامج التعليمية ومستوى البنية التكنولوجية والبحث العلمي والتعاون الدولي.

وتتبنى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا إلى إعداد خريجين قادرين على المنافسة والريادة في بيئات العمل الدولية، من خلال الجمع بين المعرفة الأكاديمية الحديثة والتطبيق العملي وتنمية المهارات الشخصية والمهنية.

ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

وإنما تمتد إلى الإنتاج البحثي والابتكار والتأثير الذي تحدثه المؤسسة الأكاديمية في محيطها.

كما واصلت الجامعة حضورها على الساحة العالمية من خلال تحقيق تقدم في تصنيف EduRank لعام ٢٠٢٦، بما يدعم مكانتها بين المؤسسات التعليمية ويعكس استمرار العمل على تعزيز الأداء الأكاديمي والبحثي.

وفي خطوة أخرى تعكس اتساع نطاق حضورها في التصنيفات الدولية، دخلت الجامعة للمرة الأولى ضمن تصنيف التعليم العالي الأمريكي لعام ٢٠٢٦، حيث جاءت في المركز ٢٢١ عالمياً من بين ٥٠٧ جامعات مشاركة.

ويعكس هذا الحضور تطور عدد من المؤشرات المرتبطة بالأداء الأكاديمي والبحثي للجامعة، كما يؤكد أهمية الاستمرار في سياسات التطوير التي تسمح للمؤسسات الجامعية المصرية بتعزيز قدرتها على المنافسة داخل منظومة التعليم العالي العالمية.

وعلى المستوى الإقليمي، أدرجت جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ضمن أفضل الجامعات العربية وفقاً لنتائج التصنيف العربي للجامعات، لتأتي ضمن أعلى ٢٥,٧٪ من المؤسسات التعليمية على مستوى الوطن العربي، بما يعزز موقعها بين الجامعات العربية.

تأتي هذه النتائج في إطار رؤية الجامعة التي تستهدف ألا يقتصر التطوير على جانب واحد من منظومة العمل، وإنما يمتد ليشمل العملية التعليمية والبحث العلمي والابتكار والبنية التكنولوجية وخدمة المجتمع والعلاقات الدولية.

وتحظى إستراتيجية التطوير بدعم خالد الطوخى، رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، الذي يولي اهتماماً بتعزيز معايير الجودة والابتكار وتطوير المنظومة التعليمية، إلى جانب دعم التوسع في

وتضع الجامعة تطوير جودة العملية التعليمية في مقدمة أولوياتها، انطلاقاً من رؤية تقوم على أن الجامعة الحديثة لم تعد مجرد مكان لتلقي المعرفة، وإنما أصبحت بيئة متكاملة لبناء قدرات الطالب العلمية والعملية والشخصية، وإكسابه المهارات التي تمكنه من التعامل مع التطورات التكنولوجية والمهنية المتلاحقة.

وتعتمد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا على منظومة تعليمية عصرية تواكب المعايير الحديثة في مجال التعليم العالي، من خلال المراجعة والتطوير المستمر للبرامج الدراسية وربطها باحتياجات سوق العمل، إلى جانب تبني أساليب تدريس تركز على تنمية مهارات التفكير النقدي والإبداع والابتكار لدى الطلاب، وعدم الاكتفاء بالجانب النظري وحده.

يأتي الربط بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي باعتباره أحد المحاور الأساسية في العملية التعليمية، بما يساعد الطلاب على اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة قبل التخرج، ويعزز قدرتهم على الانتقال من الحياة الجامعية إلى سوق العمل بصورة أكثر كفاءة.

وتدعم هذه المنظومة بنية تحتية متطورة تضم معامل وتجهيزات تكنولوجية حديثة، بما يوفر للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بيئة مناسبة للتعلم والبحث والتطبيق العملي، ويتيح الاستفادة من الأدوات الرقمية الحديثة في مختلف التخصصات.

وتولي الجامعة اهتماماً متزايداً بالتحول التكنولوجي في العملية التعليمية، باعتباره أحد المتطلبات الرئيسية لمستقبل التعليم العالي، خاصة مع التغير الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا في أساليب التعلم والبحث وإنتاج المعرفة.

وتسعى من خلال هذه البنية إلى توفير منظومة تعليمية أكثر مرونة وقادرة على مواكبة التطورات، بما يسمح للطلاب بالتعامل مع التقنيات الحديثة واكتساب مهارات أصبحت أساسية في مختلف قطاعات العمل.

ولا ينفصل تطوير البرامج الأكاديمية عن احتياجات سوق العمل، حيث تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية قادرة على الاستجابة للمتغيرات المهنية والتكنولوجية، بما يساعد في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات المؤسسات والشركات.

وتستهدف الجامعة من خلال هذا التوجه تخريج كوادر لا تمتلك المعرفة الأكاديمية فقط، وإنما تتمتع كذلك بالقدرة على تطبيقها والتعامل مع المشكلات واتخاذ القرارات والعمل في بيئات متعددة ومتغيرة، بما يرفع من قدرتها على المنافسة والريادة.

وانعكس التطوير المستمر للمنظومة الأكاديمية والبحثية على حضور جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا في عدد من التصنيفات الدولية والإقليمية، حيث حققت الجامعة تقدماً في تصنيف SCImago، وسجلت تحسناً في مؤشرات البحث العلمي والابتكار والتأثير المجتمعي.

ويكتسب التقدم في هذه المؤشرات أهمية خاصة في ظل اعتماد التصنيفات الجامعية الحديثة على مجموعة واسعة من المعايير التي لا تقتصر على العملية التعليمية،

وتواصل جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا تعزيز مكانتها كواحدة من أرق الجامعات الخاصة في مصر، مستندة إلى نموذج أكاديمي متكامل يجمع بين جودة التعليم، والتطوير المستمر للبرامج الدراسية، والانفتاح على المؤسسات الأكاديمية الدولية، والاستثمار في التكنولوجيا والبحث العلمي، بما يدعم قدرتها على إعداد أجيال جديدة من الخريجين المؤهلين للتعامل مع متطلبات أسواق العمل المتغيرة والمنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى مدار أكثر من ربع قرن، نجحت الجامعة في بناء منظومة تعليمية تستند إلى أسس من الجودة والتميز الأكاديمي، مع مواصلة تحديث أدواتها وبرامجها بما يتناسب مع التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعليم العالي عالمياً، وهو ما انعكس على حضورها في التصنيفات الدولية والإقليمية، وتوسع علاقاتها الأكاديمية مع عدد من المؤسسات التعليمية حول العالم.

وتتبنى جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا إلى إعداد خريجين قادرين على المنافسة والريادة في بيئات العمل الدولية، من خلال الجمع بين المعرفة الأكاديمية الحديثة والتطبيق العملي وتنمية المهارات الشخصية والمهنية.

ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.

ويكسب هذا التوجه أهمية متزايدة مع التحولات التي يشهدها سوق العمل، والتي جعلت قدرة الخريج على التعلم المستمر والتعامل مع التكنولوجيا وحل المشكلات والعمل ضمن فرق متعددة التخصصات من العناصر الأساسية التي تحدد قدرته على المنافسة، ومن هنا تضع الجامعة الطالب في قلب عملية التطوير، وتسمى إلى توفير بيئة تساعد على اكتساب المعرفة والمهارة معاً، وتشجعه على الابتكار وريادة الأعمال وصناعة الفرص، بدلاً من الاكتفاء على التأهيل للحصول على وظيفة تقليدية عقب التخرج.